

تَعْلِيْقُ أَبِي مَنْصُورِ ابْنِ الْجَوَالِيْقِيِّ عَلَى قِرَاءَةِ: (وَنَحْنُ غُصْبَةٌ) بِالنَّصْبِ

أَبُو مَنْصُورٍ مَوْهُوبُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْخَضِرِ بْنِ الْجَوَالِيْقِيِّ (ت: 539هـ)

Commentary of Abi Mansour Ibn Al-Jawaliqi on the reading: (And we are a clan) in the accusative.

Author: Abu Mansoor Mahboob bin Ahmad bin Muhammad bin Al-Khadr Al-Jawaliqi (died: 539 AH)

د. سالم شرابي*

¹ جامعة البليدة 02 (الجزائر)، abouwidad1976@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/10/21 تاريخ القبول: 2025/02/23 تاريخ النشر: 2025/05/15

ملخص: يتناول هذا البحث تحقيقاً لرسالة لأحد أعلام القرن السادس الهجري وهو أبو منصور ابن الجواليقي صاحب المَعْرَب، وهي رسالة كَتَبَهَا تَعْلِيْقًا عَلَى تَوْجِيهِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ عَلَى قِرَاءَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى: أَلَّا جُلُودًا لَّهُمْ جَزَاءٌ [يوسف:14] بِالنَّصْبِ.

وقد قَسَّمتُ البحث كما هي المنهجية في تحقيق المخطوط إلى قسم للدراسة تناولت فيه ترجمة ابن مِقْسَمٍ وترجمة ابن الجواليقي، وموقفهما من القراءات القرآنية، ثم تناولت أقوال العلماء في هذه القراءة وتوجيهاتهم لها.

وقسم لتحقيق الرسالة سالكا المنهج المتبع في تحقيق النصوص المخطوطة، فأعدت نسخ النص وفق قواعد الإملاء الحديثة، وخرّجت الشواهد والأقوال من مظاهرها.

كلمات مفتاحية: تعليق؛ ابن الجواليقي؛ قراءة؛ غُصْبَةٌ؛ النَّصْبِ.

Abstract:

This article addresses a research of an handwritten message from one of the prominent figures of the sixth century Hijri, namely Abu Mansour Ibn Al-Jawaliqi, the author of Al-Mu'arrab. This message was written as a commentary on the guidance of some scholars regarding the reading of His Exalted Statement : (If a wolf should eat him while we are a [strong] clan).[Joseph:14] in the accusative case.

I divided the research, following the methodology in manuscript realization , into a section for the study where I addressed the biography of Ibn Miqsam and the biography of Ibn Al-Jawaliqi, as well as their positions on Quranic readings. I then discussed the statements of scholars regarding this reading and their guidance on it.

And a second part to achieve the message, following the method used in the verification of manuscript texts. I prepared copies of the text according to modern spelling rules and extracted the references and sayings from their sources.

Keywords: Commentary ; Ibn Al-Jawaliqi; regarding ; a clan; accusative.

*سالم شرابي

1. مقدمة:

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فهذه رسالة من رسائل أبي منصور موهوب بن الجواليقي صاحب المعرب، تناول فيها مسألة قراءة نَصَبِ (عُصْبَةٍ) في قوله تعالى: أَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ مِنْ دُونِ آلِهِ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ [يوسف:14]، معقِّباً على توجيه ابنِ مِقْسَمٍ، وعلى بعض النُّحاة توجيههم لهذه القراءة⁽¹⁾.

والرسالة تمثل مذهبين متعاكسين في هذه القراءة الشاذة المنسوبة لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، مذهب يرى صحتها، وصحة القراءة بما يمثله ابن مِقْسَمٍ، ومذهب على التقيض منه يرى عدم جواز القراءة بها، بل وينبغي التحذير منها، مع الشك في صحة نسبتها لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه. وهي رسالة قيِّمة في بابها أولاً لشهرة مؤلفها، وثانياً لأهميَّة موضوعها؛ إذ ترتبط بالقرآن الكريم، وبقراءة من قراءاته.

(1) - لعنه محمد بن يحيى بن علي بن مسلم بن موسى بن عمران الحنفي الزبيدي (ت: 555هـ)، وكان معاصراً له وترجمته تظهر أنَّه كان يعيش قريباً منه، فقد ألف رسالة في تحليل هذه القراءة.

وقد ذكر ابن الجواليقي سبب تأليفها، إذ هي جواب عن سؤال وجهه - فيما يبدو أحد تلامذته - طالباً منه بيان وجه الصواب في الموقف من هذه القراءة، فأجابه إلى طلبه مشيراً في خاتمتها دافعه إلى الجواب وهو الدِّفاع عن كتاب الله تعالى.

لَقَدْ سَبَقَ تَحْقِيقُ هَذِهِ الرِّسَالَةِ، فَقَدْ حَقَّقَهَا الدُّكْتُور طَارِقُ الْجَنَابِيُّ، وَنَشَرَتْ فِي مَجْلَةِ كَلِيَّةِ أَصُولِ الدِّينِ بِجَامِعَةِ بَغْدَاد فِي الْعَدَدِ الْأَوَّلِ سَنَةِ (1395 هـ / 1975 م)، وَقَدْ سَعَيْتُ لِلْحَصُولِ عَلَيْهِ عَلَى الْأَنْتَرْنِتِ، وَرَاسَلْتُ بَعْضَ الْأَفَاضِلِ مِنَ الْعِرَاقِ دُونَ جَدْوَى، فَلَمَّا رَأَيْتُ أَنَّ الرِّسَالَةَ فِي حَكْمِ الْمَعْدُومِ انْتِفَاعاً، عَقَدْتُ الْعِزْمَ عَلَى إِعَادَةِ تَحْقِيقِهَا، وَإِخْرَاجِهَا لِيُنْتَفَعَ بِهَا، خَاصَّةً وَأَنَّ هَذِهِ الرِّسَالَةَ غَيْرُ مَعْرُوفَةٍ لِكَثِيرٍ مِنَ الدَّارِسِينَ، فَقَدْ أَغْفَلَ ذِكْرَهَا مَنْ تَرَجَّمَ لَهُ حَتَّى مِنْ تَلَامِيذِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْهَا كَثِيرٌ مِمَّنْ حَقَّقَ كُتُبَ ابْنِ الْجَوَالِيْقِيِّ.

1. قِسْمُ الدِّرَاسَةِ:

1-2. تَرْجَمَةُ ابْنِ مِقْسَمٍ⁽²⁾: هُوَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ يَعْقُوبَ بْنِ مِقْسَمِ الْعَطَّارِ الْبَغْدَادِيِّ، وَلَدَ سَنَةِ (265 هـ)، وَسَمِعَ أَبَا مُسْلِمَ الْكَلْبِيِّ، وَثَعْلَبًا، وَيَحْيَى بْنَ مُحَمَّدٍ بْنِ صَاعِدٍ، وَعَاصِرَ أَبُو عَمْرِو الزَّاهِدِ غَلَامِ ثَعْلَبٍ، وَأَبَا مُحَمَّدٍ ابْنَ الْأَنْبَارِيِّ، وَابْنَ دَرِيدٍ وَغَيْرِهِمْ، وَكَانَ ثَقَّةً مِنْ أَعْرَفِ النَّاسِ بِالْقِرَاءَاتِ، وَأَحْفَظِهِمْ لِنَحْوِ الْكُوفِيِّينَ، وَأَخَذَ عَنْهُ ابْنُ جَنِّيٍّ كَمَا تَدُلُّ نَقُولُهُ عَنْهُ فِي الْمُحْتَسَبِ، وَقَدْ نَقَلَ عَنْهُ كَثِيرٌ مِنَ الْمَفْسِّرِينَ نَصُوصًا تَتَعَلَّقُ بِالتَّفْسِيرِ، أَوِ اللَّغَةِ، أَمَّا فِي الْقِرَاءَاتِ فَهُوَ مَرْجِعٌ مَوْثُوقٌ فِيهَا.

لَهُ مَصْنُفَاتٌ كَثِيرَةٌ أَغْلِبُهَا فِي الْقِرَاءَاتِ، ذَكَرَ كَثِيرٌ مِنْهَا السِّيَوطِيُّ فِي إِنْبَاهِ الرُّوَاةِ وَهِيَ:

- اِخْتِجَاجَاتُ الْقِرَاءَاتِ.
- أَخْبَارُ نَفْسِهِ.
- الْإِنْتِصَارُ لِقِرَاءِ الْأَمْصَارِ.
- الْأَنْوَارُ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ مِنْهُ نَسْخَةُ خَطِيَّةٍ فِي رَامْبُور بِرَقْمِ 1/20 رَقْمِ 14.
- حَدِيثُ ابْنِ مِقْسَمِ الْعَطَّارِ عَنْ شَيْخِهِ. وَهُوَ مَطْبُوعٌ.
- الرَّدُّ عَلَى الْمُعْتَزِّلَةِ.
- السَّبْعَةُ الْأَوْسَطُ.

(2) - تنظر ترجمته في: تاريخ بغداد 2/608-612، ونزهة الألباء: 215، والمنظم في تاريخ الملوك والأمم: 14/170، ومعجم الأدباء: 6/2503-2505، وإنباه الرواة عن أنباه النحاة: 3/100، وسير أعلام النبلاء: 16/105-107...

- السَّبْعَةُ الْكَبِيرُ.
- شَفَاءُ الصُّدُورِ.
- عَدَدُ التَّمَامِ.
- عُقْلَاءُ الْمَجَانِينِ، ونُسب لابنه⁽³⁾.
- اللَّطَائِفُ فِي جَمْعِ هِجَاءِ الْمَصَاحِفِ.
- مُجَالَسَاتُ ثَعْلَبٍ وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ ثَعْلَبٍ وَهُوَ الْمَطْبُوعُ بِعُنْوَانِ (مَجَالِسِ ثَعْلَبٍ).
- الْمَدْخَلُ إِلَى عِلْمِ الشِّعْرِ.
- الْمَقْصُورُ وَالْمَمْدُودُ.
- الْمُوضَّحُ فِي الْقِرَاءَاتِ.
- الْوَقْفُ وَالْإِتِّدَاءُ.

توفي أبو بكر ابن مِقْسَمٍ يوم الخميس لثمانٍ خلون من شهر ربيع الآخر سنة أربع وخمسين وثلاثمائة (354هـ)؛ وقيل: سنة (353هـ)، وقيل غير ذلك، توفي على ساعات من النَّهار، ودفن بعد صلاة الظهر من يومه.

2-2. ترجمة أبي منصور ابن الجواليقي⁽⁴⁾: هُوَ أَبُو مَنْصُورٍ مَوْهُوبٌ بِنُ أَبِي طَاهِرٍ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْخَضِرِ الْجَوَالِيقِيِّ، نسبة إلى الجواليق⁽⁵⁾، كان مولده في سنة ستٍّ وستين وأربعمائة (466 هـ) من أسرة بغدادية عُرِفَتْ بالعلم والدِّين، فقد كان أبوه أبو طاهرٍ (ت: 481هـ) شيخًا صالحًا سديدًا، وفي بغداد شبَّ، ونشأ، وتلمذ على علمائها، وأشهر مَنْ تلمذ على يديه أبو زَكْرِيَّا الْخَطِيبُ التَّبْرِيزِيُّ (ت: 502هـ)، وَالْقَاضِي أَبُو الْفَرَجِ الْبَصْرِيُّ (ت: 499هـ)، وسمع أبا القاسم عليَّ بنَ أحمد بنِ البُسْرِيِّ (ت: 474هـ)، وأبا طاهر محمد بن أحمد بن أبي الصَّقر الأنباري (ت: 455 أو 476هـ)، وأبا الفوارس طَرَادَ بن مُحَمَّدٍ الزَّيْنِي (ت: 491هـ).

(3) - معجم الأدباء: 2505/6.

(4) - تنظر ترجمته: الأنساب 3: 337، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء: 293، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب): 2735/6، ووفيات الأعيان لابن خلكان: 342/5، وسير أعلام النبلاء: 89/20...

(5) - الجواليق، جمع جُوالِق، ولعل بعض أجداده كان يبيعها أو يعملها، وهي فارسية معربة من (كواله)، وهي وعاء من الخيش توضع فيه الحبوب.

تتلمذ على يده خلقٌ من أفاضل بغداد منهم السَّمْعَانِيُّ (ت: 562هـ) صاحب (الأنساب)، وابنُ الجوزيِّ (ت: 540هـ)، وابنُ الخشَّابِ (ت: 567هـ)، وأبو البركات ابنُ الأنباريِّ (ت: 577هـ)، وابناه إسماعيل (ت: 575هـ)، وإسحاق (ت: 575هـ)، وغيرهم كثيرٌ.

وكان يختارُ في بعض مسائل النَّحو مذاهبَ غريبةً، وكان يذهب إلى أنَّ الاسمَ بعد (لولا) يرتفع بها؛ على ما يذهب إليه الكوفيُّون، وكان يذهب إلى أنَّ (الألف واللام) في (نَعَمْ الرَّجُلُ)، للعهد، على خلاف ما ذهب إليه الجماعة من أنَّها للجنس لا للعهد.

كان ابن الجواليقيِّ حسنَ الخطِّ، وقد خطَّتْ يده كثيرٌ من نفائس المخطوطاتِ العربيَّةِ والكتبِ القيِّمة، منها كتاب الأمثال للمفضل الضبيِّ، وكتاب الإبل للأصمعيِّ، أسماء خيل العرب وفرسانها لابن الأعرابيِّ، ضمن مجموع نفيسٍ وغيرها من المخطوطات (6).

صنَّف ابنُ الجواليقيِّ كُتُبًا ورسائلَ عديدةً تدلُّ على رُسُوخِهِ في العلم، وعلُوِّ كَعْبِهِ فِيهِ مِنْ أشهرها:

- **المُعَرَّبُ:** وقد طبع طبعات كثيرة، طبع في Leipzig 1867، وفي القاهرة 1361؛ 1389، وفي دمشق 1990، وفي طهران 1966؛ وقد حقَّقه أحمد شاکر - دار الكتب المصريَّة، الطَّبعة الثَّانية: (1389 هـ - 1969 م). ونسخه المخطوطة كثيرةٌ وردت على عناوين متقاربة فجاء باسم (المعَرَّبِ)، و(المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم)، و(التعريب)، و(المعربات).
- **شَرْحُ أَذْبِ الْكَاتِبِ لابْنِ قُتَيْبَةَ.** وهو مطبوع أكثر من مرة، صدر عن كلية الآداب بجامعة الكويت (1995م)، وعن دار الكتاب العربي ببيروت.
- **التَّكْملة فيما يلحنُ فيه العامَّة (لحن العوام)، (ما يلحن فيه العوام).** وهو أيضا مطبوع، نشرت في أوروبا 1875 وفي دمشق 1355 / 1936 وفي بيروت 1960.
- **كتاب ما جاء على فعلتُ وأفعلتُ بمعنى واحد.** نشر في دار الفكر دمشق 1982.
- **مختصر في النَّحو (قواعد الاعراب)** مخطوط: منه نسخة في كوبريلي: 1501، وفي مشهد بطهران رقم الحفظ: 16/11، 50، والجمع العراقي: برقم 7174. حقَّق في رسالة ماجستير بكلية الآداب بجامعة بغداد سنة 1970م.
- **شرح المعلقات،** منه نسخة في المكتبة الوطنية الفرنسية: 3279.

(6) - مكتبة الاسكوريال برقم 1700، وينظر أيضا المجموع برقم 1705.

- اختصار شرح أمثلة سيبويه لمحمد بن عيسى بن عثمان العطار - نشر في أسيوط 1979.
- التكملة والدليل على درة الغواص في أوهام الخواص، نشرت في Leipzig 1875.
- شرح مقصورة ابن دريد: مخطوط كوبريلي رقم 1324، نشرت في مركز جمعة الماجد.
- شرح مقصورة أبي صفوان الأسدي، مكتبة برلين: Wetzstein_I_56.
- تنقيح تاج اللغة وصحاح العربية (مختصر)، (تجريد صحاح اللغة)، (تنقيح صحاح اللغة). مخطوط ليدن: 64.
- قصيدة في ما يقال بالطاء المعجمة: أحمد ثالث فغوشلر: 34/1096.

أمّا وفاته فقد كانت يوم الأحد منتصف شهر الله المحرم من سنة تسع وثلاثين وخمسمائة (539هـ)، وقيل سنة أربعين.

2-3. مذهبهما في الاحتجاج بالقراءات:

2-3-1. مذهب ابن مقسم:

يكاد يُجمِعُ المشتغلون بعلم القراءات أنّ القراءات الصّحيحة التي تجوزُ القراءةُ بها تعبُّداً هي ما جمعت ثلاثة شروطٍ هي صحّة السّند إلى النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وموافقة الرّسم العثمانيّ ولو احتمالاً، وموافقة العربيّة بوجه من الوجوه، غيّرَ أنّ هذا الالتزام بهذه الشّروط لم يكن محلّ إجماعٍ، فقد خالف فيه بعضهم كابن شنبوذ (ت: 327هـ)، فكان يتبّع الشّواذّ ويقرأ بها، وعظّم أمره، فاستُتيب، فتاب⁽⁷⁾. وكان ممّن خرج عن هذه الشّروط ابن مقسم، فقد ذكرت كتب التّراجم أنّه مع تضرّعه في علم القراءات واللّغة، انفرد بقراءاتٍ لا تجوزُ عند الجميع، فقد كان يذهب إلى أنّ كلّ ما لا يُخالِفُ الرّسم، ويسوغُ من حيث المعنى تجوزُ القراءةُ به⁽⁸⁾، ونقل ابن الجزريّ في النّشر عند حديثه عن شروط القراءَةِ ووجوهها، فقال⁽⁹⁾: «وَبَقِيَ قِسْمٌ مُزْدَوِّدٌ أَيْضاً وَهُوَ مَا وَافَقَ الْعَرَبِيَّةَ وَالرَّسْمَ وَلَمْ يُنْقَلِ الْبُتَّةُ، فَهَذَا رَدُّهُ أَحَقُّ

(7) - ينظر: معجم الأدباء: 2324/5 - 2325.

(8) - ينظر البداية والنهاية: 282/15.

(9) - النّشر في القراءات العشر: 17/1، وينظر أيضاً: تاريخ بغداد: 207/2، وراجع غاية النهاية: 124/2، ومعرفة القراء الكبار: 308/2.

وَمَنْعُهُ أَشَدُّ وَمُرْتَكِبُهُ مُرْتَكِبٌ لِعَظِيمٍ مِنَ الْكِبَائِرِ، وَقَدْ ذَكَرَ جَوَارُ ذَلِكَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ مِقْسَمٍ الْبَغْدَادِيِّ الْمُقْرِئِ النَّحْوِيِّ، وَكَانَ بَعْدَ الثَّلَاثِمِائَةِ.

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو طَاهِرٍ بْنُ أَبِي هَاشِمٍ فِي كِتَابِهِ الْبَيَانِ: وَقَدْ نَبَغَ نَابِعٌ فِي عَصْرِنَا فَرَعَمَ أَنَّ كُلَّ مَنْ صَحَّ عِنْدَهُ وَجْهٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ بِحَرْفٍ مِنَ الْقُرْآنِ يُوَافِقُ الْمُصْحَفَ فَقِرَاءَتُهُ جَائِزَةٌ فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا، فَابْتَدَعَ بِدَعَا ضَلَّ بِهَا عَنْ قَصْدِ السَّبِيلِ.

(قُلْتُ): وَقَدْ عَقِدَ لَهُ بِسَبَبِ ذَلِكَ مَجْلِسٌ يَبْعَدَادَ حَضَرَهُ الْقَهْمَاءُ وَالْقُرَاءُ وَأَجْمَعُوا عَلَى مَنْعِهِ، وَأُوقِفَ لِلضَّرْبِ قِتَابٌ وَرَجَعَ وَكُتِبَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ. «

وهذه الثُّقُولُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ لَهُ اخْتِيَارًا خَالَفَ فِيهِ الْجَمَاعَةُ، وَهُوَ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ بِكُلِّ مَا صَحَّ مِنْ جِهَةِ اللَّعَةِ وَالْمَعْنَى، وَوَافَقَ الرَّسْمَ الْعُثْمَانِيَّ، وَلَا يَعْتَبِرُ صَحَّةَ السَّنَدِ، وَهَذِهِ الرِّسَالَةُ هِيَ أَحَدُ آثَارِ هَذَا الْمَذْهَبِ الَّذِي اخْتَلَطَهُ لِنَفْسِهِ.

2-3-2. مَذْهَبُ ابْنِ الْجَوَالِيْقِيِّ فِي الْقِرَاءَاتِ:

لَمْ يُخَلِّفِ الْجَوَالِيْقِيُّ كِتَابًا فِي التَّفْسِيرِ أَوْ فِي الْقِرَاءَاتِ، لِذَلِكَ لَمْ أَقِفْ عَلَى كَلَامٍ صَرِيحٍ يَبَيِّنُ فِيهِ مَوْقِفَهُ مِنَ الْقِرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ وَشُرُوطِ الْأَخْذِ مِنْهَا، لَكِنْ مَا يُمْكِنُ اسْتِخْلَاصُهُ مِنْ هَذِهِ الرِّسَالَةِ هُوَ أَنَّهُ يَعْتَدُّ بِالشَّرُوطِ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا ابْنُ مُجَاهِدٍ وَالتِّي عَلَيْهَا أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ، وَهِيَ صَحَّةُ السَّنَدِ، وَمُوَافَقَةُ الرَّسْمِ الْعُثْمَانِيِّ، وَمُوَافَقَةُ الْعَرَبِيَّةِ.

أَمَّا صَحَّةُ السَّنَدِ، فَيُظْهِرُ فِي قَوْلِهِ: « وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ لَوْ صَحَّ طَرِيقُهَا... »، فَهُوَ يَعْتَبِرُ صَحَّةَ السَّنَدِ فِيهَا. وَيُظْهِرُ أَيْضًا مِنْ خِلَالِ تَشْكِيكِهِ فِي صَحَّةِ نِسْبَةِ الْقِرَاءَةِ الَّتِي أوردَهَا ابْنُ مِقْسَمٍ مَنسُوبَةً إِلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَيَقُولُ عَنْهُ: « ... وَتَنْزِيهِهِ مِنْ غُرَيْثٍ إِلَيْهِ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ، وَهُوَ مِنْ أَفْصَحِ النَّاسِ عَنْ أَنَّ يُنْسَبَ إِلَيْهِ مِثْلُ هَذَا. »

وَأَمَّا مُوَافَقَةُ الْعَرَبِيَّةِ، فَقَدْ صَرَّحَ بِهِ فِي هَذِهِ الرِّسَالَةِ، وَأَنَّهُ شَرَطُ، وَمَتَى خَالَفتِ الْقِرَاءَةُ الْعَرَبِيَّةَ، فَهِيَ مَرْدُودَةٌ، وَلَوْ كَانَتْ مِنَ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ، فَيَقُولُ: « فَقَدْ رَوَى عَنِ الْمَشْهُورِينَ الْأَكَابِرِ مَا تُقْبَحُ الْقِرَاءَةُ بِهِ، وَمَا لَا يَجُوزُ الْقِرَاءَةُ بِهِ، نَحْوُ قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ: أَا بَجْرَ بَجْرًا [الأنبياء: 88]، وَتَأَوَّلُوهُ بِمَا لَمْ يَأْتِ لَهُ نَظِيرٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ مِنْ إِضْمَارِ الْمَصْدَرِ، مَعَ وُجُودِ الْمَفْعُولِ الصَّحِيحِ، وَالْمَصْدَرُ لَا يُقَامُ مَقَامَ الْفَاعِلِ مَعَ وُجُودِ الْمَفْعُولِ، فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يُضْمَرَ الْمَصْدَرُ، وَيُقَامَ مَقَامَ الْفَاعِلِ مَعَ ذِكْرِ الْمَفْعُولِ؟

وَكَقْرَاءَةٍ مِّنْ هَمْزٍ أَتَمَّ [الأعراف: 10/ الحجر: 20]، ظَنَّهُ كَ (فَعَائِلٌ)، وَكَقْرَاءَةٍ الْحَسَنِ: أ □ □ □
 الشَّيْطُونُ [الشُّعْرَاءُ: 210]، ظَنَّهُ جَمْعًا صَحِيحًا، وَكَمَا يُعْزَى عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ قَرَأَ: أ ب ج حَوْلَهُ
 [الشُّعْرَاءُ: 25] بِالْجَرِّ ظَنُّهَا (مِنْ) الْجَاوَةِ.»

فمع أن بعض ما أورده من أمثلة هو قراءات متواترة، لكنّه يرى فُبْحَ القراءة بها لِمُخَالَفَتِهَا الْعَرَبِيَّةَ، وهو مذهب كثيرٍ مِنَ النَّحْوِيِّينَ الَّذِينَ يَرُدُّونَ الْقِرَاءَةَ لِمُخَالَفَتِهَا قِيَاسَ الْعَرَبِيَّةِ خَاصَّةً مِنَ الْبَصْرِيِّينَ.

4-2. قِيَمَةُ الرِّسَالَةِ:

الرِّسَالَةُ قِيَمَةٌ تَسْتَمِدُّ قِيَمَتَهَا مِنْ عِدَّةٍ وَجُوهٍ هِيَ:

1- **مَوْضُوعُهَا:** فهي تتناول موقفَ بعض العلماء من قراءة قرآنيّة منسوبة للخليفة عليّ بن أبي طالب، وفيها تبرّرُ المواقف المختلفة للنُّحاة من القراءات القرآنيّة، خاصّة في مسألة الاستشهاد النَّحْوِيّ، والذي يظهر أن هذه القراءة كانت محلّ مساءلة في بعض دروس العلماء في زمنه، فقد ألّف مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُسْلِمٍ بْنِ مُوسَى بْنِ عِمْرَانَ الْحَنْفِيّ الزَّيْدِيّ (ت: 555هـ) رسالةً في تعليل هذه القراءة، وقد كان معاصراً وقريباً من ابن الجواليقي، ففعل هذه الرِّسالة هي سبب سؤال ابن الجواليقي وجوابه.

2- **مُؤَلِّفُهَا،** وهو أبو منصور ابنُ الجواليقيّ أحدُ أعلام اللُّغة في القرنين الخامس والسادس الهجريّين.

3- هي أيضاً رسالة تُضيء لنا جانباً من مذهب ابن الجواليقيّ النَّحْوِيّ الَّذِي غلبت على تأليفاته كتب اللُّغة، ولم يُذكر من مؤلفاته المفردة في النَّحْوِ ومسائله إلّا مختصرٌ في النَّحْوِ، وجواب مسألة أَوْرَدَهَا ابْنُ الشَّجَرِيّ فِي أَمَالِيهِ فِي نَوْعِ الضَّمِّ فِي (الْأَلَامِ) مِنَ (الرَّجُلِ) فِي قَوْلِهِمْ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ)، ونوع التَّعْرِيفِ فِيهِ، وهذه الرِّسالة.

4- هي رسالة أَعْفَلَتْ كُتُبَ التَّرَاجِمِ ذَكَرَهَا فِي عِدَادِ مُؤَلَّفَاتِ ابْنِ الْجَوَالِيْقِيّ.

5-2. تَوْثِيقُ نِسْبَتِهَا إِلَى مُؤَلِّفِهَا:

لَمْ أَرْ مَنْ أَشَارَ إِلَى هَذِهِ الرِّسَالَةِ بِمَنْ تَرَجَّمَ لِأَبِي مَنْصُورِ ابْنِ الْجَوَالِيْقِيّ، وَعَدَمُ ذِكْرِهَا فِي جُمْلَةِ مُؤَلَّفَاتِهِ لَا يَكُونُ دَلِيلًا عَلَى التَّشْكِيكِ فِي صَحَّةِ نِسْبَتِهَا لِمُؤَلِّفِهَا، فَإِنَّ كَثِيرًا مِّنْ تَرَجُّمُوا لَهُ ذَكَرُوا بَعْضَ مُؤَلَّفَاتِهِ، وَخَتَمُوا ذَلِكَ بِقَوْلِهِمْ: (وَعَبْرَ ذَلِكَ)، وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ لَمْ يَسْتَوْعِبُوا جَمِيعَ مُؤَلَّفَاتِهِ، وَإِنَّمَا ذَكَرُوا مَا شَاءَ مِنْهَا، وَمَا يُشِيرُ إِلَى نِسْبَتِهَا إِلَيْهِ:

- التَّصْرِيحُ بِاسْمِهِ فِي أَوَّلِ الرِّسَالَةِ إِذْ كَتَبَ النَّاسِخُ: (جَوَابُ مَسْأَلَةٍ سُئِلَ عَنْهَا أَبُو مَنْصُورِ ابْنُ الْجَوَالِيْقِيِّ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ)، غَيْرَ أَنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ لَا تَعْطِي فِكْرَةَ عَنْ مَوْضُوعِ الرِّسَالَةِ لِذَا فَضَّلْتُ أَنْ أَضْعَ لَهَا عُنْوَانًا مِنْ عِنْدِي.
- الرِّسَالَةُ جَاءَتْ ضِمْنَ مَجْمُوعٍ، وَالنَّاسِخُ لَهَا عَالَمٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ هُوَ بَرَهَانَ الدِّينِ بْنِ أَبِي حَفَاطٍ الْمَكْنَسِيِّ أَحَدُ تَلَامِذَةِ الْحَسَنِ الصَّغَانِيِّ، بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَوَالِيْقِيِّ أَقَلُّ مِنْ مِائَةِ سَنَةٍ.
- اطَّلَعَ عَلَى الرِّسَالَةِ ضِمْنَ الْمَجْمُوعِ عَالِمَانِ مِنْ عُلَمَاءِ الْقَرْنِ الْعَاشِرِ الْهَاجِرِيِّ هُمَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُوسَى الْبَحِيرِيِّ (ت بعد 936هـ)، وَتَلْمِيزُهُ سَلِيمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَغْرِبِيِّ الْجَرِّيِّ (كَانَ هَيَّا سَنَةَ 936هـ).

2-6. مَوْضُوعُهَا وَمَنْهَجُ الْجَوَالِيْقِيِّ فِيهَا:

الظَّاهِرُ أَنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ الْمَنْسُوبَةَ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَتْ مَحَلَّ تَنَاقُلٍ مِنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ الْمُعَاصِرِينَ لَهُ، فَقَدْ أَلْفَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ النَّحْوِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُسْلِمٍ بْنُ مُوسَى بْنِ عِمْرَانَ الْحَنْفِيُّ الرَّيْدِيُّ (ت: 555هـ) - وَكَانَ مُعَاصِرًا لِابْنِ الْجَوَالِيْقِيِّ -، رِسَالَةً فِي تَعْلِيلِ قِرَاءَةِ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُسْلِمٍ بْنُ مُوسَى بْنِ عِمْرَانَ الْحَنْفِيِّ الرَّيْدِيِّ أَلَّهُ بِالنَّصْبِ⁽¹⁰⁾، وَالَّذِي يَظْهَرُ مِنْ عُنْوَانِهَا أَنَّ مُصَنِّفَهَا سَعَى إِلَى تَعْلِيلِ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ وَتَحْرِيجِهَا تَحْرِيجَاتٍ تَتَوَافَقُ مَعَ قَوَاعِدِ الْعَرَبِيَّةِ، وَمَوْقِفُهُ مِنْهَا يَخَالَفُ مَوْقِفَ ابْنِ الْجَوَالِيْقِيِّ، فَلَا يَبْعُدُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الرِّسَالَةُ دَافِعًا لِإِيرَادِ هَذَا السُّؤَالِ عَلَى ابْنِ الْجَوَالِيْقِيِّ.

وَرِسَالَةُ ابْنِ الْجَوَالِيْقِيِّ فِي الْمَوْضُوعِ ذَاتِهِ، مَعَ اخْتِلَافٍ فِي الْمَوْقِفِ مِنَ الْقِرَاءَةِ، إِذْ لَيْسَتْ تَعْلِيلًا لَهَا، بَلْ هِيَ رَدٌّ عَلَى بَعْضِ التَّعَالِيلِ الَّتِي عُلِّلَ بِهَا بَعْضُ النُّحَاةِ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ، فَهِيَ جَوَابٌ عَنْ تَعْلِيلِ ابْنِ مِقْسَمٍ، وَعَنْ تَحْرِيجِ مَنْ خَرَّجَهَا عَلَى أَنَّ (عُصْبَةً) مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِيَّةِ.

وَأَصْلُ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ ابْنَ مِقْسَمٍ نَقَلَ وَجْهَيْنِ شَاذَّيْنِ فِي قِرَاءَةِ الْآيَةِ، فَحَكَى بَعْضُهُمْ - وَلَمْ يُسَمِّهِ - أَنَّهُ قُرِئَ (عُصْبَةً) بِفَتْحِ (الْعَيْنِ)، وَ(الصَّادِ)، وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ قَرَأَ (عُصْبَةً) بِالنَّصْبِ، وَأَنَّ لِقِرَاءَةَ النَّصْبِ وَجْهَيْنِ:

(10) - معجم الأدباء: 2675/6، والوافي بالوفيات: 130/5.

الأول: أن يكون المراد بالنصب فتح (العين)، و(الصاد)، فلم يُحسن الناقل التعبير، فاستعمل مصطلح النَّصْب، والمعنى (الفتح) في (العين)، و(الصاد)، وسبب هذا الاحتمال هو حتى يوافق ما ذكره أولاً في قراءة فتح الحرفين.

والوجه الثاني، أو الاحتمال الثاني أن يكون المراد بالنصب علامة الإعراب، يعني أن (عُصْبَةً) منصوبة، وأن آخرها مفتوح.

ولم يتعرض ابن مقسم للوجه الأول، وإنما حرص على توجيه الوجه الثاني وهو نصب (عُصْبَةً)، فتكون منصوبة على المدح، واستدل لذلك بكلام العرب في نثرها، وشعرها، فمن النثر قولهم: (نحن آل فلان، ورهط فلان)، و(معشر فلان)، ومن الشعر استدلال بشطر بيت في المنصوب على المدح، وهو قوله: (نحن بني ضبة لا نفر)،

معلاً هذا الحكم بكون الناصب في القراءة حمل (عُصْبَةً) ك(آل)، و(بني)، و(رهط).. في نصبها على المدح، وإن لم يكن مسموعاً عن العرب نصبها كنصب هذه الأسماء.

وقد سلك الجواليقي في جوابه مسلكاً واضحاً، تمثل في ما يلي:

- أشار في بداية الجواب أن هذه الرسالة هي جواب عن سؤال سئل، وكان من منهجه أنه لم يذكر صيغة السؤال كما ورد، لكنه أورد بصيغة أخرى، فذكر أنهم ما اشتمل عليه، وأشار أيضاً إلى أن السائل على اطلاع على مذاهب العلماء، لكن لم يتبين له فيها وجه الصواب.

- أورد كلام ابن مقسم منسوبياً إليه، ذاكراً استدلالاته وتوجيهاته أول الرسالة، وفيه أمانة النقل.

- قبل البدء في التعليق على توجيه ابن مقسم لأحد الاحتمالين، بين الوجه الذي يرتضيه، وهو أن يكون المراد بالنصب فتح (العين)، و(الصاد)، فذكر أنه هو الوجه الذي يجوز في العربية من غير بيان أو تفصيل، وأنبأه بتقرير عدم جواز أن يكون المقصود بالنصب الإعراب من الوجهين اللذين ذكرهما ابن مقسم.

- شرح كلام ابن مقسم، وتعليقه بالنصب، مبيناً مجانبته فيها للصواب، ومُعترضاً على أدلته، ذاكراً وجه الاعتراض من كلام العرب وقياس كلامهم.

- لم يقتصر ابن الجواليقي على بيان فساد ما ذهب إليه ابن مقسم، بل ذكر توجيه غيره للقراءة وهو أن (عُصْبَةً) منصوب على الحال، وقد هذا الوجه أيضاً من سبعة وجوه، حرصاً على دفع الحيرة التي اعترت السائل في وجه الصواب.

- أَشَارَ إِلَى قَوْلٍ مُقُولٍ عَنْ بَعْضِهِمْ فِي تَوْجِيهِ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ، لَكِنَّهُ لِسُقُوطِهِ، وَشِدَّةِ ضَعْفِهِ وَتَنَاقُضِهِ لَمْ يَشْتَغَلْ بِذِكْرِهِ وَلَا بِالرَّدِّ عَلَيْهِ.

- خَتَمَ رِسَالَتَهُ بِذِكْرِ الدَّافِعِ إِلَى الإِجَابَةِ، فَقَدْ تَقَصَّدَ بَسْطَ الْجَوَابِ تَعَبُّدًا، فَخَتَمَهَا بِقَوْلِهِ: «وَإِنَّمَا حَمَلَنِي عَلَى إِجَابَتِكَ طَلَبُ الثَّوَابِ فِي نَفْيِ اللَّحْنِ عَنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَتَنْزِيهِ مَنْ عَزَيْتَ إِلَيْهِ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ، وَهُوَ مِنْ أَفْصَحِ النَّاسِ عَنْ أَنَّ يُنْسَبَ إِلَيْهِ مِثْلُ هَذَا، وَالتَّحْذِيرُ مِنَ الْقِرَاءَةِ بِهَا.»

7-2. أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ فِي الْمَسْأَلَةِ:

يَقِفُ الْعُلَمَاءُ مِنْ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ مَوْقِفَيْنِ مُتَنَاقِضَيْنِ: بَيْنَ مُخْطِئٍ لَهَا، رَادٍّ لِلتَّوْجِيهَاتِ الَّتِي حُرِجَتْ عَلَيْهَا، بَلْ وَمُشْكِكٍ فِي صِحَّةِ نِسْبَتِهَا إِلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَبَيْنَ مُوَجِّهِ لَهَا، سَاعٍ فِي تَخْرِيجِهَا عَلَى وَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ الَّتِي تَتَوَافَقُ مَعَ قَوَاعِدِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ مَعَ الْحُكْمِ بِشُدُودِهَا، وَتَصْحِيحِ نِسْبَتِهَا إِلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَقَدْ وَرَدَ ذِكْرُ قِرَاءَةِ النَّصْبِ فِي بَعْضِ كُتُبِ الْقِرَاءَاتِ الشَّاذَّةِ كَكِتَابِ مُحْتَصَرِ شَوَاذِ الْقِرَاءَاتِ لِابْنِ خَالَوَيْهِ، وَإِعْزَابِ شَوَاذِ الْقِرَاءَاتِ لِلْعُكْبَرِيِّ، وَشَوَاذِ الْقِرَاءَاتِ لِلْكَرْمَلِيِّ، وَفِي بَعْضِ كُتُبِ التَّفْسِيرِ كَالْكَشَّافِ، وَالْبَحْرِ الْمُحِيطِ، وَالدَّرِّ الْمَصُونِ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهَا بَعْضُ النُّحَاةِ فِي كُتُبِهِمُ النُّحَوِيَّةِ كَالسَّيرَافِيِّ فِي شَرْحِهِ كِتَابِ سَيُوبِيهِ، وَابْنِ مَالِكٍ فِي شَوَاهِدِ التَّصْحِيحِ، وَابْنِ هِشَامٍ فِي الْمُعْنَى.

1-7-2. مَذْهَبُ الرَّادِّينَ لِقِرَاءَةِ النَّصْبِ:

أَوَّلُ مَنْ أَشَارَ إِلَى عَدَمِ صِحَّةِ نِسْبَتِهَا لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِيمَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ - هُوَ ابْنُ مُجَاهِدٍ (ت: 324هـ) كَمَا نَقَلَ عَنْهُ تَلْمِيذُهُ ابْنُ خَالَوَيْهِ فِي شَوَاذِهِ، إِذْ يَرَى ابْنُ مُجَاهِدٍ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ لَمْ تَثْبُتْ عَنْهُ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ، وَإِنَّمَا الثَّابِتُ عَنْهُ هُوَ تَفْسِيرُ (العُصْبَةِ).

يَقُولُ ابْنُ خَالَوَيْهِ (ت: 370هـ) عِنْدَ حَدِيثِهِ عَنْ قِرَاءَةِ النَّصْبِ⁽¹¹⁾: «وَسَمِعْتُ ابْنَ مُجَاهِدٍ يَقُولُ: مَا قَرَأْتُ أَحَدًا بِالنَّصْبِ، وَإِنَّمَا رَوَيْتُ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَفْسِيرُ الْعُصْبَةِ.»

وَمَنْ تَكَلَّمَ عَلَيْهَا أَيْضًا أَبُو سَعِيدٍ السَّيرَافِيُّ (ت: 368هـ) فِي شَرْحِ الْكِتَابِ رَادًّا عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ الْأَنْبَارِيِّ (ت: 328هـ)⁽¹²⁾ فَيَقُولُ: «مَذْهَبُ سَيُوبِيهِ - وَلَا أَعْلَمُ لَهُ مُخَالَفًا - أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (مَا

(11) - مختصر شواذ القراءات لابن خالويه: 62.

(12) - شرح كتاب سيوبه: 236-235/2.

زَيْدٌ إِلَّا سَائِرٌ أَوْ قَائِمٌ أَوْ قَاعِدٌ) لَمْ يَجْزِ فِيهِ غَيْرُ الرَّفْعِ، وَلَوْ كَانَ بَدَلَ (سَائِرٍ)، وَ(قَائِمٍ) مَصْدَرٌ لَجَازَ النَّصْبُ، كَقَوْلِكَ: (مَا أَنْتَ إِلَّا سَائِرٌ)، وَ(مَا أَنْتَ إِلَّا قِيَامًا)؛ لِأَنَّ (السَّيْرَ)، وَ(الْقِيَامَ) يَدُلَّانِ عَلَى (يَسِيرٍ)، وَ(يَقُومٍ).
ولقد تأوَّلَ بَعْضُ الْمُتَقَدِّمِينَ⁽¹³⁾ فِي النَّحْوِ عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ مِمَّنْ أَذْرَكْتُهُ رِوَايَةً رُوِيَتْ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فِيمَا رَوَاهُ هُوَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: اللَّهُ جَزَّ بَنَصْبٍ (عُصْبَةٍ)، وَزَعَمَ أَنَّ (عُصْبَةً) تَنْصَبُ كَمَا تَقُولُ الْعَرَبُ: (إِنَّمَا الْعَامِرِيُّ عَمَّتُهُ)؛ فَجَعَلَ (عُصْبَةً) بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ.

وَرَدَدْتُ أَنَا ذَلِكَ فَقُلْتُ: إِنَّمَا يَجُوزُ هَذَا فِي الْمَصَادِرِ دُونَ الْأَسْمَاءِ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: (أَنْتَ سَائِرٌ)، وَلَا تَقُولُ: (أَنْتَ سَائِرًا)، وَلَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ، وَ(عُصْبَةٌ) هِيَ اسْمٌ لَا مَصْدَرٌ، وَالتَّأْوِيلُ عَلَى الرِّوَايَةِ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الَّذِي فِي أَصْلِ النُّسخَةِ: اللَّهُ جَزَّ، وَلَمْ يَقُلْ نَصْبٌ أَيْشٍ، وَقَدْ تَكَلَّمْتُ عَلَى هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ. «
وَمِنَ الرَّادِّينَ لِهَذِهِ الْقِرَاءَةِ أَبُو مَنْصُورِ ابْنُ الْجَوَالِيقِيِّ، فَقَدْ وَقَفَ مَوْقِفًا مُثَابِلًا لِمَوْقِفِ ابْنِ مُجَاهِدٍ فِي التَّشْكِيكِ فِي صَحَّةِ نِسْبَةِ الْقِرَاءَةِ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَكَانَ أَكْثَرَ تَوَسُّعًا مِنْ غَيْرِهِ فِي نَقْضِ تَوْجِيهِ الْمَوْجَّهَيْنَ لَهَا، فَرَدَّ عَلَى ابْنِ مِقْسَمٍ تَوْجِيهَهُ النَّصْبَ عَلَى الْمَدْحِ، مُسْتَدِلًّا بِنَفْسِ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ ابْنُ مِقْسَمٍ مِنْ شَوَاهِدٍ، مَبِينًا أَنَّ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ ابْنُ مِقْسَمٍ هُوَ دَلِيلٌ عَلَيْهِ لَا لَهُ، إِذْ لَا يُطَابِقُ الدَّلِيلُ الْمَسْأَلَةَ، فَلَا يَنْهَضُ أَنْ يَكُونَ حُجَّةً لَهُ، بَلْ هُوَ حُجَّةٌ عَلَيْهِ، كَمَا رَدَّ قَوْلَ مَنْ خَرَجَ النَّصْبَ عَلَى الْحَالِيَةِ مِنْ سَبْعَةِ وُجُوهِ، بَعْضُهَا مَا ذَكَرَهُ السَّيْرَانِيُّ.

وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِضَعْفِ الْقِرَاءَةِ أَبُو الْبَقَاءِ الْعَكْبَرِيُّ (ت: 616هـ) فِي إِعْرَابِ شَوَاهِدِ الْقِرَاءَاتِ⁽¹⁴⁾.

2-7-2. مَذْهَبُ الْمَوْجَّهَيْنِ:

ذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِنَ الْكُوفِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ إِلَى تَوْجِيهِ الْقِرَاءَةِ تَوْجِيهًا يَتَوَافَقُ مَعَ قَوَاعِدِ الْعَرَبِيَّةِ مِنْ وَجْهَةِ نَظَرِهِمْ، بَلْ وَخَرَّجُوا عَلَيْهَا شَوَاهِدَ أُخْرَى مِنَ الشَّعْرِ، مَعَ إِقْرَارِهِمْ بِقِلَّةِ ذَلِكَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، وَشُدُودِهِ، وَلَهُمْ فِي ذَلِكَ تَحْرِيجَاتٌ مُخْتَلِفَةٌ تَنْصُبُ فِي مُجْمَلِهَا عَلَى تَقْدِيرِ خَيْرٍ مَحْذُوفٍ، فَقَدَرَهُ أَغْلِبُهُمْ فِعْلًا، وَقَدَرَهُ بَعْضُهُمْ اسْمًا، ثُمَّ الَّذِينَ قَدَرُوا الْخَيْرَ فِعْلًا اخْتَلَفُوا بَيْنَ كَوْنِهِ مُتَعَدِّيًّا، أَوْ لَازِمًا أَوْ نَاسِخًا، وَهَذِهِ التَّقْدِيرَاتُ هِيَ:

- التَّقْدِيرُ الْأَوَّلُ: أَنَّ يَكُونَ (عُصْبَةً) مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَدْحِ أَوْ الْإِخْتِصَاصِ: وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ مِقْسَمٍ كَمَا هُوَ مُثَبَّتٌ فِي هَذِهِ الرِّسَالَةِ، وَتَابَعَهُ عَلَى ذَلِكَ أَبُو الْفَرَجِ الْمَعَانِي بْنُ زَكَرِيَّا بْنِ يَحْيَى الْجَرِيرِيُّ

(13) - هُوَ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنِ الْقَاسِمِ الْأَنْبَارِيِّ كَمَا سَيَأْتِي.

(14) - إِعْرَابُ شَوَاهِدِ الْقِرَاءَاتِ لِلْعَكْبَرِيِّ: 683/1.

النَّهْرَوَائِي (ت: 390هـ) فِي (الْجَلِيسِ الصَّالِحِ الْكَافِي)، وَخَرَّجَهَا بِمِثْلِ مَا خَرَّجَهَا عَلَيْهِ ابْنُ مِثْسَمٍ، فَقَالَ⁽¹⁵⁾: «وَقَدْ قَرَأَ بَعْضُ الْمُتَقَدِّمِينَ (وَنَحْنُ عُصْبَةٌ) نَصْبًا عَلَى هَذَا النَّحْوِ مِنَ الْإِخْتِصَاصِ وَالْإِفْتِحَارِ.»

- التَّقْدِيرُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ (عُصْبَةٌ) مَنْصُوبًا عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ: فَقَدْ نَقَلَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ الْأَنْبَارِيِّ (ت: 328هـ) فِي زَادِ الْمَسِيرِ⁽¹⁶⁾ قَوْلَهُ: «وَمَنْ قَرَأَ (عُصْبَةٌ) بِالنَّصْبِ، فَتَقْدِيرُهُ: (وَنَحْنُ نَجْتَمِعُ عُصْبَةً).».

وَالَّذِي نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ خَالَوَيْهِ وَغَيْرُهُ فِي تَوْجِيهِهِ لِهَذِهِ الْقِرَاءَةِ هُوَ قَوْلُهُ⁽¹⁷⁾: «هَذَا كَمَا تَقُولُ الْعَرَبُ⁽¹⁸⁾: (إِنَّمَا الْعَامِرِيُّ عِمَّتُهُ، أَيْ: يَتَعَهَّدُ عِمَّتَهُ.»
وَيُرْوَى (عِمَامَتُهُ) .

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ (ت: 672هـ)⁽¹⁹⁾: «(فَمَنْ رَوَى: (عِمَامَتُهُ)، جَعَلَهُ مَفْعُولًا بِهِ، كَأَنَّهُ قَالَ: (إِنَّمَا الْعَامِرِيُّ يَتَعَهَّدُ عِمَامَتَهُ)، وَمَنْ رَوَى: (عِمَّتَهُ)، نَصَبَهُ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ، كَأَنَّهُ قَالَ: (إِنَّمَا الْعَامِرِيُّ يَتَعَمَّمُ عِمَّتَهُ)، فَيَكُونُ نَظِيرٌ: (إِنَّمَا أَنْتَ سَيِّرٌ)، وَلَا يَكُونُ مِنَ الْقَلِيلِ، بَلْ مِنَ الْكَثِيرِ الْمُطْرَدِ.)»
أَمَّا ابْنُ النَّازِمِ (ت: 686هـ) فَقَدْ قَدَّرَ الْمَحْذُوفَ: (نُرَى)، أَوْ (نَكُونُ)، فَتَكُونُ (عُصْبَةٌ) مَفْعُولًا عَلَى الْأَوَّلِ، وَخَبَرَ (كَانَ) الْمَحْذُوفَةَ عَلَى الثَّانِي.⁽²⁰⁾

وَمَنْ قَدَّرَ فِعْلًا مَحْذُوفًا عَامِلًا فِي (عُصْبَةِ) النَّصْبِ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ ابْنُ هِشَامٍ (ت: 761هـ) فِي الْمَغْنِيِّ، إِذْ تَكَلَّمَ عَنِ الْمَسْأَلَةِ الرُّبُوبِيَّةِ، وَذَكَرَ تَخْرِيجَ ابْنِ مَالِكٍ لَهَا، ثُمَّ قَالَ⁽²¹⁾: «وَنَظِيرُهُ قِرَاءَةُ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أُلْحَ لَهَا جَاءَ بِالنَّصْبِ أَيْ: (نُوجَدُ عُصْبَةً)، أَوْ (نُرَى عُصْبَةً).»

- التَّقْدِيرُ الثَّلَاثُ: أَنْ يَكُونَ (عُصْبَةٌ) مَنْصُوبًا عَلَى الْحَالِيَّةِ: وَهُوَ مَذْهَبُ كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِنْهُمْ الْفَخْرُ الرَّازِيُّ (ت: 606هـ)⁽²²⁾، وَنَقَلَهُ الْعَكْبَرِيُّ عَنْ بَعْضِهِمْ دُونَ تَعْيِينِ⁽²³⁾، وَالْمُسْتَجَبُ الْهَمْدَانِيُّ (ت: 643هـ)⁽²⁴⁾، وَأَبُو حَيَّانٍ الْأَنْدَلُسِيُّ (ت: 745هـ)⁽²⁵⁾، وَابْنُ عَقِيلٍ (ت: 769هـ)⁽²⁶⁾.

(15) - الْجَلِيسِ الصَّالِحِ الْكَافِي وَالْأُنَيْسِ النَّاصِحِ الشَّانِي: 64.

(16) - زَادِ الْمَسِيرِ فِي عِلْمِ التَّفْسِيرِ لِابْنِ الْجَوْزِيِّ: 418/2.

(17) - مَخْتَصَرُ شَوَازِ الْقِرَاءَاتِ لِابْنِ خَالَوَيْهِ: 62، وَالْكَشَافُ لِلزَّمْخَشَرِيِّ: 446/2.

(18) - رَوَاهُ الْكَسَائِيُّ سَمَاعًا عَنِ الْعَرَبِ، يَنْظُرُ: مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ: 111/3.

(19) - شَرْحُ التَّسْهِيلِ: 325-324/1.

(20) - شَرْحُ ابْنِ النَّازِمِ عَلَى الْأَلْفِيَّةِ: 89.

(21) - مَغْنِي اللَّيْبِ: 126، وَيَنْظُرُ تَخْلِيسُ الشُّوَاهِدِ: 173، 299.

وَجَعَلُوا مِنْ مِثْلِهِ مَا رَوَى الْأَخْفَشُ عَنِ الْعَرَبِ: (زَيْدٌ قَائِمًا)، فَلَا أَصْلَ: (زَيْدٌ ثَبَتَ قَائِمًا)، وَكَقَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ: (حُكْمُكَ مُسَمَّطًا)⁽²⁷⁾، أَي: (حُكْمُكَ لَكَ مُثَبَّتًا)، فَهَذِهِ أَخْبَارٌ حُذِفَتْ، وَاكْتَفِيَ بِالْمَفْعُولِ، وَالْحَالِ عَنْهَا وَذَلِكَ قَلِيلٌ.

- التَّقْدِيرُ الرَّابِعُ: أَنَّ الْخَبَرَ مَحْذُوفٌ وَهُوَ اسْمٌ هُوَ عَيْنُهُ الْمُبْتَدَأُ فِي اللَّفْظِ، فَيَقْدِرُونَ الْخَبَرَ (نَحْنُ)، وَيَنْتَصِبُ (عُصْبَةً) عَلَى الْحَالِيَّةِ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ ابْنُ الْمُنَيَّرِ (ت: 683هـ) فِي الْإِتِّصَافِ، وَنَقَلَهُ عَنْهُ شَرْفُ الدِّينِ الطَّبِيعِيُّ (ت: 743هـ) نَقْلَ الْمُؤَيَّدِ لَهُ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الْكَشَافِ.⁽²⁸⁾

قال ابن المنير⁽²⁹⁾: « وَهَذِهِ تُؤَيَّدُ قِرَاءَةُ ابْنِ مَرْوَانَ: أَمْ بِجَزْءٍ بِهِ تَجْتَحِزُ [هود: 78] بِالنَّصْبِ... وَحَيْثُ تَأَيَّدَتْ بِقِرَاءَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ - كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ - فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِتِّصَافِ الْمَحْمَلِ الصَّحِيحِ لَهَا، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِبَعِيدٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَنَقُولُ: لَوْ قَالُوا «لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنَّا وَنَحْنُ نَحْنُ» عَلَى طَرِيقَةِ⁽³⁰⁾:

أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشَعْرِي شَعْرِي

وَنَحْنُ: (أَنَا أَنَا)، وَ(أَنْتَ أَنْتَ) لَمْ يَكُنْ فِي فَصَاحَتِهِ مَقَالٌ، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ مَعْنَى (أَنَا أَنَا)؛ أَي: أَنَا الْمُوصُوفُ بِالْأَوْصَافِ الشَّهِيرَةِ الَّتِي اسْتَعْنِيَ عَنْ ذِكْرِهَا، فَلَا بُعْدَ -وَالْحَالَةُ هَذِهِ- فِي حَذْفِ الْخَبَرِ لِمُسَاوَاتِهِ الْمُبْتَدَأَ وَعَدَمِ زِيَادَتِهِ عَلَيْهِ لَفْظًا... وَالسِّيَاقُ يُرْشِدُ إِلَى الْمَحْذُوفِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَقَوْلُ الْقَائِلِينَ: (لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنَّا وَنَحْنُ) مَعْنَاهُ: (وَنَحْنُ نَحْنُ)، وَلَكِنْ اسْتَغْنَوْا عَنِ الْخَبَرِ لِلسِّيَرِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، فَقَوْلُهُمْ: (نَحْنُ) كَلَامٌ تَامٌّ بِالتَّقْدِيرِ بِالْمَذْكُورِ، فَلَا غَرْوَ فِي وَقْعِ الْحَالِ بَعْدَهُ.»

(22) - مفاتيح الغيب: 423/18.

(23) - التبيان في إعراب القرآن: 725/2، وَرَأَى تَخْرِيجًا بَعِيدًا فَقَالَ: (وَقُرِئَ فِي الشَّاذِّ «عُصْبَةً» بِالنَّصْبِ؛ وَهُوَ بَعِيدٌ. وَوَجْهُهُ أَنَّ يَكُونُ حَذْفُ الْخَبَرِ وَنَصْبُ هَذَا عَلَى الْحَالِ؛ أَي: وَنَحْنُ نَتَّعَصَّبُ، أَوْ نَجْتَمِعُ عُصْبَةً).

(24) - الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: 549/3-550.

(25) - ارتشاف الضرب من لسان العرب: 1136/3، البحر المحيط: 242/6.

(26) - المساعد على تسهيل الفوائد: 242/1.

(27) - قائله هو الفرزدق. وهو من الأمثال السائرة. ينظر: الكامل للمبرد: 68/2، وتحذيب اللغة: 243/12، والصاحح: 1143/3 (سمط)، وجمهرة الأمثال: 374/1، 451، ومجمل اللغة: 212/1.

(28) - فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: 260/8.

(29) - الانتصاف من الكشاف المطبوع بهامش الكشاف، دار الكتاب العربي - بيروت، طبعة: (1407هـ): 446/2.

(30) - الرجز لأبي التَّجَمِّعِ الْعَجَلِي فِي دِيَوَانِهِ:

وَقَالَ السَّمِينُ الْحَلَبِيُّ (ت: 756هـ) فِي الدَّرِّ الْمَصُونِ⁽³¹⁾: «وَقَرَأَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ بِنَصْبِهَا عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ مَحْذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: (نَحْنُ نَرَى) أَوْ (نَجْتَمِعُ) فَيَكُونُ (عُصْبَةٌ) حَالًا، إِلَّا أَنَّهُ قَلِيلٌ جِدًّا، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَالَ لَا تَسُدُّ مَسَدَ الْخَبَرِ إِلَّا بِشَرْطِ ذِكْرِهَا التَّحَاةُ نَحْوُ: «ضَرَبِي زَيْدًا قَائِمًا»، وَ«أَكْثَرَ شَرِّبِي السَّوِيقَ مَلْتَوَاتًا». قَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ: «هَذَا كَمَا تُقُولُ الْعَرَبُ: «إِنَّمَا الْعَامِرِيُّ عَمَّتَهُ»؛ أَيْ: يَتَعَمَّمُ عَمَّتَهُ». قَالَ الشَّيْخُ: «وَلَيْسَ مِثْلُهُ لِأَنَّ (عُصْبَةً) لَيْسَ بِمَصْدَرٍ وَلَا هَيْئَةٍ، فَالْأَجُودُ أَنَّ يَكُونَ مِنْ بَابِ «حُكْمُكَ» مُسَمَّطًا».

قُلْتُ: لَيْسَ مُرَادُ ابْنِ الْأَنْبَارِيِّ إِلَّا التَّشْبِيهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ حُذِفَ الْخَبَرُ وَسَدَّ شَيْءٌ آخَرَ مَسَدَهُ فِي غَيْرِ الْمَوَاضِعِ الْمُنْقَاسِ فِيهَا ذَلِكَ، وَلَا نَظَرَ لَكَوْنِ الْمَنْصُوبِ مَصْدَرًا أَوْ غَيْرُهُ. وَفِي هَذَا الْمَثَالِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ النَّحْوِيِّينَ يَجْعَلُونَ مِنْ شَرْطِ سَدِّ الْحَالِ مَسَدَ الْخَبَرِ أَنْ لَا يَصْلُحَ جَعْلُ الْحَالِ خَبَرًا لِذَلِكَ الْمَبْتَدَأِ نَحْوُ: «ضَرَبِي زَيْدًا قَائِمًا» بِخِلَافِ: «ضَرَبِي زَيْدًا شَدِيدًا»، فَإِنَّمَا تُرْفَعُ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ، وَتَخْرُجُ الْمَسْأَلَةُ مِنْ ذَلِكَ، وَهَذِهِ الْحَالُ - أَعْنِي مُسَمَّطًا - يَصْلُحُ جَعْلُهَا خَبَرًا لِلْمَبْتَدَأِ، إِذِ التَّقْدِيرُ: (حُكْمُكَ مُرْسَلٌ لَا مَرْدُودٌ)، فَيَكُونُ هَذَا الْمَثَلُ عَلَى مَا قَرَّرْتُهُ مِنْ كَلَامِهِمْ شَاذًّا.

2-8. وَصْفُ النُّسخَةِ الْمَخْطُوطَةِ

مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ هُوَ نُسخَةٌ وَحِيدَةٌ ضِمْنَ مَجْمُوعٍ يَضُمُّ أَرْبَعَةَ عَشَرَ مَخْطُوطًا بَيْنَ كِتَابٍ وَرِسَالَةٍ، وَهِيَ نُسخَةٌ مَصُورَةٌ عَنْ نُسخَةٍ مَخْطُوطَةٍ بِمَكْتَبَةِ فَاضِلِ أَحْمَدِ بَاشَا كُوبرِلي بِتَرْكِيَّةَ بِرَقْم: 1393، وَرِسَالَةُ ابْنِ الْجَوَالِيْقِيِّ هِيَ الرِّسَالَةُ الثَّانِيَّةُ عَشَرَ مِنَ الْمَجْمُوعِ.

وَتَقَعُ الرِّسَالَةُ فِي خَمْسِ وَرَقَاتٍ، مَكْتُوبَةٌ بِخَطِّ نَسَخٍ جَيِّدٍ مَشْكُولٍ، تَبْدَأُ مِنَ الْوَرَقَةِ (72/أ) (صَفْحَةُ الْعُنْوَانِ) إِلَى الْوَرَقَةِ (76/ب)، مَتَوَسِّطُ عَدَدِ الْأَسْطُرِ فِي كُلِّ صَفْحَةٍ اثْنَا عَشَرَ (12) سَطْرًا، وَفِي كُلِّ سَطْرِ سَبْعُ (7) كَلِمَاتٍ فِي الْمَتَوَسِّطِ.

أَمَّا النَّاسِخُ فَلَمْ يُدَوَّنْ اسْمُهُ، وَلَا تَارِيخُ نَسَخِهِ فِي آخِرِ الرِّسَالَةِ، لَكِنَّ الَّذِي يَظْهَرُ مِنَ الْمَجْمُوعِ أَنَّ نَاسِخَهُ هُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَحْيَى بْنِ أَبِي حِفَازِ الْمَكْنَسِيِّ، كَمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ مُطَابَقَةُ خُطُوطِ الرِّسَالَةِ جَمِيعًا، فَهِيَ كُلُّهَا بِخَطِّ وَاحِدٍ، وَقَدْ ذَكَرَ النَّاسِخُ اسْمَهُ، بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْ كِتَابِ (الْحُدُودِ فِي النَّحْوِ) لِلرُّمَّانِيِّ، وَجَاءَ فِي قَيْدِ فَرَاغِهِ:

(31) - الدَّرِّ الْمَصُونُ: 442/6-443.

(أَخِرُ كِتَابِ الْحُدُودِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا، وَصَلَوَاتُهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَامٌ تَسْلِيمًا.
كَتَبَهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَحْيَى بْنِ أَبِي حِفَاطِ الْمَكْنَاسِيِّ فِي صَفَرِ سَنَةِ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ وَسِتِّمِائَةٍ بِبَغْدَادَ.)
وَفِي أَسْفَلِ الْهَامِشِ آخِرُ الرِّسَالَةِ عِبَارَةٌ: بَلَغَ قِرَاءَةً.

وَكُتِبَ عَلَى الْحَاشِيَةِ الْيُمْنَى مِنْ آخِرِ الرِّسَالَةِ:

(الْحَمْدُ لِلَّهِ، أَهْمِيَّتُهُ قِرَاءَةً عَلَى الشَّيْخِ الْعَلَامَةِ وَالْبَحْرِ الْفَهَامَةِ، آخِرِ الْمُحَقِّقِينَ، وَخَاتِمَةِ الْمُدَقِّقِينَ، أَبِي
الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى الْبَحْبَرِيِّ الْمَالِكِيِّ، أَمِنَ اللَّهُ بِحَيَاتِهِ فِي الثَّامِنِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ شَعْبَانَ الْمُكْرَمِ،
سَنَةِ 936 هـ.

كَتَبَهُ سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَغْرِبِيُّ الْجَزْبِيُّ حَامِدًا، وَمُصَلِّيًا، وَمُسَلِّمًا.)

2-9. منهج التحقيق: سرت في تحقيق هذه الرسالة على المنهج المعتمد في تحقيق النصوص

المخطوطة، متبعا للخطوات الآتية:

- نسختُ النسخة حسب قواعد الخطِّ والإملاء الحديثة، بعد قراءة دقيقة ومُتَأَنِّية.
- رسم الآيات القرآنية بالرَّسْمِ العثمانيِّ مستعينا بمصحف المدينة للنَّشر الحاسوبيِّ برواية حفص عن عاصم.
- نسبة الأقوال إلى أصحابها، وتخريجها من مصادرها ما استطعتُ إليه سبيلا.
- تخريج الشواهد الشعرية مكثفيا بالإشارة إلى ديوان الشاعر إن وُجِدَ، أو إلى كُتُبِ الأدب المعتمدة، ولم أُرِدْ إثقال الحاشية بذكر مصادر متعدِّدة ورد فيها الشاهد.

2. قسم التحقيق:

مَسْأَلَةٌ فِيهَا تَعْلِيْقٌ عَلَى قِرَاءَةٍ: (وَلَنَحْنُ عُصْبَةٌ) بِالنَّصْبِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (72/ب)

رَبِّ يَسِّرْ يَا كَرِيمُ

جَوَابُ الْمَسْأَلَةِ لِلشَّيْخِ الْإِمَامِ أَبِي مَنْصُورِ ابْنِ الْجَوَالِقِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ:

سَأَلْتُ (32) أَيَّدَكَ اللَّهُ وَرَزَقَكَ فَهَمَّا يُبَصِّرُكَ سُبُلَ الصَّوَابِ، وَعِلْمًا يَجْلُو لَكَ شُكُوكَ الْإِرْتِيَابِ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى أَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ هُدًى مِّنْهُم مَّنْ يَبْصُرُ [يوسف: 14] بِالنَّصْبِ، وَرَعَمْتُ أَنَّ ذَلِكَ رُويَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَأَنَّ ابْنَ مِقْسَمٍ (33) قَالَ: (وَقد حَكَى بَعْضُهُمْ (34) (وَنَحْنُ عُصْبَةٌ) بِفَتْحِ (الْعَيْنِ) وَ(الصَّادِ) مَعَ الرَّفْعِ).

قَالَ: (وَحَكَى بَعْضُ أَصْحَابِنَا (35) عَنْ بَعْضِ الْقُرَّاءِ (36): (وَنَحْنُ عُصْبَةٌ) بِالنَّصْبِ). قَالَ: (وَقد رُويَ (37) ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ).

ثُمَّ وَجَّهَهُ ابْنُ مِقْسَمٍ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ (73/1) أَرَادَ فَتَحَ (الْعَيْنِ) وَ(الصَّادِ). قَالَ: فَلَمْ يُجَوِّدِ الضَّابِطُ (38).

وَالْآخَرُ: أَنَّهُ أَرَادَ بِالنَّصْبِ الْإِعْرَابَ (39).

قَالَ: «فَإِنْ كَانَ أَرَادَ الْإِعْرَابَ، فَإِنَّهُ أَخْرَجَهُ عَلَى إِرَادَةِ الْمَدْحِ (40)».

قَالَ: «وَالْعَرَبُ تَفْعَلُ ذَلِكَ فِي (بَنِي)، وَ(آلِ)، وَ(زَهْطِ)، وَ(مَعْشَرِ)، فَيَقُولُونَ: (نَحْنُ آلَ فُلَانٍ، وَزَهْطُ فُلَانٍ)، وَ(مَعْشَرُ فُلَانٍ)، افْتِحَارًا بِمَنْ انْتَسَبُوا إِلَيْهِ»، وَأَنْشَدَ (41):

(32) — فيه إشارة إلى أنَّ هذه الرسالة هي جواب عن سؤال سُئِلَ.

(33) — تقدّمت ترجمته في قسم الدراسة.

(34) — لم أفهم على من روى هذه الرواية، ولم أجد من أشار إليها في ما وقفت عليه من كتب القراءة.

(35) — الظاهر أَنَّهُ يقصد الكوفيّين، فقد كان ابن مقسم محسوباً عليهم، وذكر القراءة ابن خالويه في مختصر الشّواذّ، كما نقل تعليق

أبو بكر ابن الأثيريّ عليها يدلّ على أَنَّ هذه الرواية معروفة عند الكوفيّين.

(36) — القراءة من رواية النّزال بن سبرة عن عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه، والنّزال بن سبرة مختلف في صحبته، وقد روى عن

عليٍّ وعن غيره من الصحابة رضوان الله عليهم.

(37) — صيغة (رُوي) هي صيغة تمريض تدلّ على ضعف في الرواية، ولم أفهم من ذكر سند الرواية متصلاً إلى عليٍّ رضي الله عنه،

فكلّ من وقفت عليه يذكر النّزال عن عليٍّ.

(38) — أي لم يحسن استعمال مصطلح (النّصب)، والقصد الفتح في (العين)، و(الصاد).

(39) — أي حركة آخر الكلمة.

(40) — وهو المنصوب على المدح أو الاختصاص.

..... نَحْنُ بَنِي ضَبَّةَ لَا نَفَرُ ...

وَلَمْ يُحْكُ عَنْهُمْ⁽⁴²⁾ فِي (العُصْبَةِ) شَيْئًا⁽⁴³⁾.»

ثُمَّ قَالَ: «وَكَأَنَّ الْقَارِيَّ إِذَا ثَبَّتَ ذَلِكَ عَنْهُ حَمَلَ (العُصْبَةَ) عَلَى تِلْكَ الْأَسْمَاءِ، أَوْ يَكُونُ وَقَفَ عَلَى أَنَّ حَيًّا مِنَ الْعَرَبِ يُجْرُونَ هَذَا الْمَعْنَى فِي جَمِيعِ الْأَسْمَاءِ، فَقَضَى عَلَى ذَلِكَ⁽⁴⁴⁾.»

هَذَا آخِرُ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ مِقْسَمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ. (73/ب)

وَالْقَوْلُ فِيهِ:

أَنَّ حَمَلَ النَّصَبِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ فَتْحُ (الْعَيْنِ) وَ(الصَّادِ) هُوَ الْوَجْهَ الَّذِي يُجُوزُ فِي الْعَرَبِيَّةِ⁽⁴⁵⁾. وَأَمَّا حَمْلُهُ عَلَى الْإِعْرَابِ، فَعَبْرُ جَائِزٍ مِنَ الْوَجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرَهُمَا؛ وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ: (وَالْعَرَبُ تَفْعَلُ ذَلِكَ، فَيَقُولُونَ: (نَحْنُ آلُ فَلَانٍ)، قَدْ غَالَطَ فِيهِ، لِأَنَّهُمْ لَا بُدَّ إِذَا نَصَبُوا هَذِهِ الْأَرْبَعَةَ الْأَسْمَاءَ عَلَى الْمَدْحِ أَنْ يَأْتُوا بِالْخَبَرِ بَعْدَهَا، فَيَقُولُونَ: (نَحْنُ آلُ فَلَانٍ نَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا)، وَإِلَّا فَالْكَلَامُ مَقْطُوعٌ غَيْرُ تَامٍ. وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ مَا أَنْشَدَهُ⁽⁴⁶⁾:

..... نَحْنُ بَنِي ضَبَّةَ لَا نَفَرُ ...

فَقَوْلُهُ: (لَا نَفَرٌ) خَبَرٌ (نَحْنُ)، وَلَوْلَا هُوَ لَمْ يَتِمَّ الْكَلِمُ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْآخِرِ⁽⁴⁷⁾:

(41) - من الرجز، نسب لعمرو بن يثري الضبي في تاريخ الطبري: 518/4، والكامل في التاريخ لابن الأثير: 606/2، ولبعض بني ضبة في أنساب الأشراف للبلاذري: 244/2، وروايته بالرفع: (نحن بنو ضبة)، ويروى: (بنو الزبية) في الفائق في غريب الحديث: 125/2، والمجموع المغني في غريب القرآن والحديث: 33/2 بلا نسبة.

(42) - (يُحْكُ عَنْهُمْ) بالبناء للمفعول، أي لم يُحْكُ عن العرب أَنَّ (العصبة) مما استعملته منصوبًا على المدح.

(43) - كذا في المخطوط بالنصب، والصواب الرفع (شيء) لأنه نائب فاعل للفعل (يُحْكُ).

(44) - هذا تعليل ابن مقسم لنصب (عصبة).

(45) - فيح ذكر للوجه الذي اختاره المصنف ابن الجواليقي.

(46) - تقدّم تخريجه قريبًا.

(47) - من الرجز، قيل في وقعة الجمل، نسب للأعرج المعني (أبو برزة)، قيل من بني ضبة، وقيل من طيء، في ديوان الحماسة لأبي تمام: 91، وفي شرحها للمرزوقي: 210-211، وفي شرحها للفارسي: 185/2-186، ولأعرج أو لعمرو بن يثري الضبي في شرحها للتبريزي: 104/1، وقال: (قيل الصحيح أَنَّ لعمرو بن يثري وَكِلَاهُمَا من شعراء الإسلام والأعرج منسوب إلى معنى طيء.). ولعمرو بن يثري الضبي في تاريخ الطبري: 530/4، وللحارث الضبي في الفتنة ووقعة الجمل للتميمي: 163، وتاريخ

..... نَحْنُ بَنِي ضَبَّةَ أَصْحَابُ الْجَمَلِ ...

ف(أَصْحَابُ الْجَمَلِ) هُوَ الْخَبَرُ، وَبِذِكْرِ الْخَبَرِ تَمَّ الْكَلَامُ.

وَحَسُنَ نَصْبُ (بَنِي) لِأَنَّهُ لَوْ رَفَعَ فَقَالَ: (نَحْنُ بَنُو ضَبَّةَ) (74/1) لَمْ يَكُنْ فِي الْخَبَرِ فَائِدَةٌ، إِذْ كَانَ كُلُّ الْعَرَبِ يَعْلَمُونَ أَنَّهُمْ بَنُو ضَبَّةَ⁽⁴⁸⁾، وَإِذَا نَصَبَ وَقَدْ ذَكَرَ الْخَبَرَ، تَضَمَّنَ النَّصْبُ الْمَدْحَ، وَلَيْسَ لـ(نَحْنُ) فِي الْآيَةِ خَبَرٌ فَلَا يَجُوزُ نَصْبُهُ⁽⁴⁹⁾.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَمْ يَحْتَاجْ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: (نَحْنُ عُصْبَةٌ فَلَانِ)، وَأَيْضًا، فَإِنَّ إِعْرَابَ كَلَامِ اللَّهِ لَا يُحْمَلُ عَلَى التَّوَهُّمِ، وَأَنَّهُ رُبَّمَا كَانَ حَيٌّ مِنَ الْعَرَبِ يُجْزُونَ هَذَا فِي جَمِيعِ الْأَسْمَاءِ⁽⁵⁰⁾، وَلَوْ صَحَّ ذَلِكَ عَنْهُمْ لَكَانَ نَصْبُ (عُصْبَةٍ) مَرْدُودًا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَمْ يَأْتِ لـ(نَحْنُ) خَبَرٌ.

وَأَيْضًا فَإِنَّ فَائِدَةَ الْإِجْبَارِ فِي (عُصْبَةٍ)، وَلَيْسَ فِي (بَنِي) لَوْ رَفَعَ فَائِدَةٌ⁽⁵¹⁾، فَلِذَلِكَ جَارَ نَصْبُ (بَنِي)، وَلَمْ يَجْزِ نَصْبُ (عُصْبَةٍ)، فَتُبَيَّنَ وَجْهُ الرَّفْعِ فِي الْآيَةِ، كَيْفَ لَا يَجُوزُ غَيْرُهُ، وَوَجْهَ النَّصْبِ فِي الْبَيِّنَتَيْنِ (74/ب) كَيْفَ هُوَ أَحْسَنُ مِنَ الرَّفْعِ⁽⁵²⁾.

الطبري: 518/4، ونهاية الأرب للنويري: 74/20، وللصبي في فصل المقال في شرح كتاب الأمثال: 441، وحياة الحيوان الكبرى: 285/1. ويروى برفع (بنو) أيضًا.

(48) — ظاهر كلام ابن الجواليقي أنه يرى أن الكلام هو ما أفاد السامع علم ما لم يكن يعلم، فإذا أفاده شيئًا يعلمه فليس بكلام، وهو مذهب بعض النحاة. ينظر: التذيل والتكميل: 34/1.

(49) — يعني أن ما استدلل به ابن مقسم من كلام العرب وشعره لا يطابق قراءة النَّصْب، إذ الشواهد تضمنت الخبر، بعكس القراءة فلا خبر فيها، وعليه فلا تصلح دليلًا على المسألة.

(50) — هذا هو مقصوده بقوله إن الإعراب في كتاب الله يبنى على التوهم، فإن قول ابن مقسم: (رُبَّمَا كَانَ حَيٌّ مِنَ الْعَرَبِ يُجْزُونَ هَذَا فِي جَمِيعِ الْأَسْمَاءِ) هو توهم منه، وليس سماعًا محققًا، كما تدل عليه لفظة (رُبَّمَا).

(51) — يعني بالرفع إذ هي الخبر وهي محل الفائدة، ولو رفع (بني) وقال (نحن بنو ضبة) لم يكن في الكلام فائدة إذ كل العرب تعرف أنهم بنو ضبة.

(52) — كذا ضبط الشكل في المخطوط (تُبَيَّنَ وجهه...) بإسناد الفعل لنون الجماعة المتكلمين تعظيمًا، ورفع الفعل، ونصب (وجه) في الموضعين، والذي أراه صوابًا أن يقال: (فتبين وجهه الرفع في الآية، كيف لا يجوز غيره، ووجه النص... وذلك أن مفهوم ما ضبطه النَّاسُخُ أنه سيرد تبين ذلك فيما يأتي، وهو قد ذكره من قبل.

وهَذِهِ الْقِرَاءَةُ لَوْ صَحَّ طَرِيقُهَا، وَصَحَّ أَنَّهُ أُريدَ بِالنَّصْبِ فِيهَا الْإِعْرَابَ حُمِلَتْ عَلَى غَلَطٍ آخَرَ، وَضَعَفَ ضَبْطُهُ، وَقَلَّ عِلْمُهُ بِالْإِعْرَابِ، فَقَدْ رُوِيَ عَنِ الْمَشْهُورِينَ الْأَكَابِرِ⁽⁵³⁾ مَا تُقْبَحُ الْقِرَاءَةُ بِهِ، وَمَا لَا يَجُوزُ الْقِرَاءَةُ بِهِ، نَحْوُ قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ⁽⁵⁴⁾ أَجْ نَحْيِي بِجْ بَدَّ [الأنبياء: 88]، وَتَأَوَّلُوهُ بِمَا لَمْ يَأْتِ لَهُ نَظِيرٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ مِنْ إِضْمَارِ الْمَصْدَرِ، مَعَ وُجُودِ الْمَفْعُولِ الصَّحِيحِ⁽⁵⁵⁾، وَالْمَصْدَرُ لَا يُقَامُ مَقَامَ الْفَاعِلِ مَعَ وُجُودِ الْمَفْعُولِ، فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يُضْمَرَ الْمَصْدَرُ، وَيُقَامَ مَقَامَ الْفَاعِلِ مَعَ ذِكْرِ الْمَفْعُولِ؟

وَكَقِرَاءَةِ مَنْ هَمَزَ⁽⁵⁶⁾ أَ □ [الأعراف: 10/ الحجر: 20]، ظَنَّهُ كَ(فَعَائِلٍ)، وَكَقِرَاءَةِ الْحَسَنِ⁽⁵⁷⁾: أَ □ □ الشَّيْطُونُ يَ □ [الشعراء: 210]، ظَنَّهُ جَمْعًا صَحِيحًا، وَكَمَا يُعْزَى عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ قَرَأَ⁽⁵⁸⁾: أَ □ □ حَوْلَهُ [الشعراء: 25]، بِالْجَرِّ (أ/75) ظَنَّهُ (مِنْ) الْجَارَةِ.

وَأَمَّا مَنْ قَالَ⁽⁵⁹⁾: إِنَّ (عُصْبَةً) نُصِبَ عَلَى الْحَالِ، فَقَدْ أَخْطَأَ، وَلَوْ جَارَ ذَلِكَ لَمَا قَالَ ابْنُ مُقْسِمٍ: (إِنَّمَا مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْمَدْحِ)، وَهُوَ أَعْلَمُ بِالنَّحْوِ.

وَمَا عَلِمَ هَذَا الْقَائِلُ أَنَّ (عُصْبَةً) اسْمٌ⁽⁶⁰⁾ لِلْجَمَاعَةِ مِنَ الْعَشَرَةِ إِلَى الْأَرْبَعِينَ⁽⁶¹⁾، وَأَنَّهُ فِي كَوْنِهِ اسْمًا كَ(قَوْمٍ)، وَ(نَفَرٍ)، وَ(رَهْطٍ)⁽⁶²⁾، أَفَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: (أَرْسِلْ زَيْدًا مَعَنَا وَنَحْنُ رَهْطًا، فَلَا تَخَفْ عَلَيْهِ؟) هَذَا

(53) — العلماء مختلفون في منهجهم من القراءات التي تخالف قياس العربية بين رادِّ لها مخطِّي للقارئ، وبين موجهٍ لها مع التورُّع عن تخطئة القراءة أو القارئ خاصة إذا كانت من السبعة المتواترة.

(54) — ببناء الفعل للمفعول، وهي قراءة ابن عامر، وأبو بكر ابن عيَّاش عن عاصم، وابن عباس، وحماد . ينظر في الكلام على هذه القراءة معجم القراءات: 48-50.

(55) — قالوا تقديره: (يُجَيِّ النَّجَاءُ الْمُؤْمِنِينَ) كما تقول: (ضُرِبَ الضَّرْبُ زَيْدًا) ثُمَّ تَضْمُرُ (الضَّيِّ) فتقول: (ضُرِبَ زَيْدًا). ومن قَدَّرَ هذا التَّقْدِيرَ: الفراء في معاني القرآن: 210/2، وأبو عبيد القاسم بن سلام كما في تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: 40، وإعراب القرآن للنحاس: 55/3، وردّه كثير منهم الرَّجَّاح في معاني القرآن وإعرابه: 304/3.

(56) — قرأ بالهمز: أسيد عن الأعرج، وزيد بن علي، والأعمش، وخارجة بن مصعب عن نافع، حميد بن عمير، وابن عامر في رواية، وأبو جعفر. ينظر: معجم القراءات: 9/3.

(57) — يعني الحسن البصري. وقرأ بما أيضًا محمد بن السميع، والأعمش، وسعيد بن جبير، وأبو البرهسم، وطاووس ينظر: معجم القراءات: 468/6. وثمَّت أقوال العلماء فيها.

(58) — تنسب للأعمش، ينظر معاني القرآن للفراء: 76/2.

(59) — ذهب إلى هذا القول كثيرٌ ممن تعرَّض لهذه القراءة، ينظر قسم الدراسة.

(60) — أي: اسمٌ لا مصدر، فإنَّ ما ينصب في مثله هذا الموضع هو المصدر . ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيراي: 235/2.

(61) — ينظر: غريب القرآن لابن قتيبة، تح: أحمد صقر، ص: 212.

لَيْسَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ أَنْ يُبْدَأَ بِاسْمٍ وَتُجْعَلَ مَا تَحْصُلُ بِهِ الْفَائِدَةُ حَالًا، وَيُضْمَرُ الْخَبَرُ (حَاضِرُونَ) وَشِبْهُهُ، أَوْ مَا عَلِمَ أَنَّ الْجُمْلَةَ الَّتِي هِيَ (وَنَحْنُ عُصْبَةٌ) حَالٌ، وَأَنَّهَا تُقَدَّرُ بِمَا قُدِّرَ بِهِ الْخَبَرُ⁽⁶³⁾.

و(عُصْبَةٌ) لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ وُجُوهٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ اسْمٌ لَا صِفَةٌ⁽⁶⁴⁾. (75/ب)

وَالثَّانِي: أَنَّ الْحَالَ فَضْلَةٌ يَسْتَعْنِي الْكَلَامُ عَنْهَا، وَ(عُصْبَةٌ) فِي الْآيَةِ عُمْدَةُ الْفَائِدَةِ، يَحْتَثُّ الْكَلَامُ بِحَذْفِهَا.

وَالثَّلَاثُ: أَنَّهَا لَوْ صَلَحَ أَنْ تَكُونَ حَالًا، لَمْ يَجْزُ أَنْ تُنْصَبَ فِي الْآيَةِ؛ لِأَنَّهَا قَدْ وَقَعَتْ خَبَرًا، وَلَوْ جَازَ هَذَا لَجَازَ (نَحْنُ قَائِمِينَ)، وَيُقَدَّرُ الْخَبَرُ؛ لِأَنَّ (نَحْنُ) يَدُلُّ عَلَى الْجَمَاعَةِ.

وَالرَّابِعُ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ مَذْكُورٌ لَا يَكُونُ إِلَّا خَبَرًا حَالًا، وَيُقَدَّرُ لِلْمُبْتَدَأِ خَبَرٌ هُوَ حَالٌ فِي مَكَانِ الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ فِي مَوْقِعِهِ.

وَالْخَامِسُ: أَنَّ الْكَلَامَ مَتَى اسْتَعْنَى عَنْ مَحْذُوفٍ، لَمْ يَجْزُ أَنْ يُقَدَّرَ فِيهِ مَحْذُوفٌ، هَذَا فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ، فَكَيْفَ بِهِ فِي الْقُرْآنِ⁽⁶⁵⁾.

وَالسَّادِسُ: أَنَّ الْأَحْوَالَ إِنَّمَا تَقَعُ أَخْبَارًا عَنِ الْمَصَادِرِ لَا عَنِ الْأَسْمَاءِ نَحْوُ (ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا) (76/أ)، وَالْعِلَّةُ فِيهِ أَنَّ الْمَصْدَرَ يَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ الَّذِي هُوَ الْخَبَرُ، وَ(قَائِمًا) دَلٌّ عَلَيْهِ أَيْضًا، فَعَلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ الْمَعْنَى: (إِذَا كَانَ قَائِمًا)، فَلِذَلِكَ اكْتَفَى بِالْحَالِ، وَ(نَحْنُ) لَيْسَ كَذَلِكَ⁽⁶⁶⁾.

(62) - ينظر: معاني القرآن للأخفش: 396/1.

(63) - ولذلك اشترط التحويتون في الحال التي تسدُّ مسدَّ الخبر أنها لا تصلح أن تكون خبرًا، فمتى صلح أن تكون خبرًا فلا يجوز نصبه على الحالية.

(64) - شرط الحال أن يكون مشتقًا لا جامدًا إلا على وجه الشذوذ.

(65) - لأن ذلك نقيض الفصاحة، فرفع (عصبة) وجعلها الخبر يغني عن نصبها وتقدير خبر محذوف، فإذا كان ذلك قادح في الفصاحة لو جاء في كلام العرب، فكيف يخرج عليه أفصح الكلام وهو القرآن؟

(66) - ولذلك نصَّ التحويتون أنه لا يجوز: (ضَرْبِي زَيْدًا شَدِيدًا) لصلاحية الحال للخبرية، فوجب الرفع. ينظر: أوضح المسالك: 222/1، والمقاصد الشافية للشاطبي: 114/2،

وَالسَّابِعُ: أَنَّ (عُصْبَةً) بِإِزَاءِ (غَافِلُونَ)، وَ(نَحْنُ) بِإِزَاءِ (أَنْتُمْ)⁽⁶⁷⁾، فَكَمَا لَا يَجُوزُ نَصَبُ (غَافِلُونَ)، كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ نَصَبُ (عُصْبَةٍ)، وَالْجُمْلَتَانِ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ. فَهَذَا فَاسِدٌ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ الَّتِي ذَكَرْنَا.
وَقَدْ حُكِيَ عَنْ بَعْضِهِمْ⁽⁶⁸⁾ كَلَامٌ يُرْعَبُ عَنْ ذِكْرِهِ؛ لِأَنَّ فَسَادَهُ وَاحْتِلَاطَهُ أَشْهُرُ مِنْ أَنْ يَحْفَى عَلَى مُتَعَلِّمٍ فَضْلاً عَنْ عَالِمٍ، يَنْقُضُ بَعْضُهُ بَعْضاً، وَاسْتِشْهَادُهُ بِمَا لَوْ عَلِمَ أَنَّهُ حُجَّةٌ عَلَيْهِ لَمَا اسْتَشْهَدَ بِهِ، فَتَمَثَّلْتُ عِنْدَ سَمَاعِهِ بِقَوْلِ الْأَوَّلِ⁽⁶⁹⁾:

لَقَدْ هَزَلْتُ حَتَّى بَدَا مِنْ هُزَاهَا ... كَلَاهَا وَحَتَّى سَامَهَا كُلُّ مُفْلِسٍ
(76/ب) وَقَدْ أُنْشِدَ عَنِ الْفَرَّاءِ⁽⁷⁰⁾:

فَبَعَثْتُ جَارِيَّتِي، فَقُلْتُ لَهَا: اذْهَبِي ... قُولِي: مُحِبُّكَ هَائِمًا مَحْبُوبًا
فَخِطَابُهَا لِجَارِيَّتِهِ أَغْنَاهُ عَنْ أَنْ يَقُولَ: قُولِي هَذَا مُحِبُّكَ⁽⁷¹⁾. عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ فِي الْبَيْتِ نَصَبُ (مُحِبِّكَ)،
أَي: (ارْحَمِي مُحِبِّكَ).

وَهَذَا مَوْضِعُ الْإِضْمَارِ⁽⁷²⁾، وَيَجُوزُ: قُولِي: (مُحِبُّكَ هَائِمٌ مَحْبُوبًا)، فَتَرَفُّعُ: (هَائِمًا) عَلَى أَنْ يَكُونَ
خَبَرًا لِمُحِبِّكَ، وَقَوْلُهُ: (مَحْبُوبًا) حَالٌ مِنَ الْمُضْمَرِّ فِي (هَائِمٍ)⁽⁷³⁾.

(67) - يعني قوله تعالى: ﴿□ □ □ □﴾ [يوسف: 13].

(68) - لم يذكر ابن الجواليقي صاحب القول، وكان من معاصريه مَنْ كان ينسب إلى الجهل بالتحو أبو نزار التحوي الحسن بن أبي الحسن صافي عرف بملك النحاة. وقد ردّ عليه ابن الجواليقي وابن الشجري في مسألة نحوية، إذ نقل ابن الشجري نصّ جواب أبي نزار وصدّره بقوله: (نسخة جواب الجاهل المكّي بأبي نزار)، وختم ابن الجواليقي نصّ جوابه بالتعريض به فقال: (وما يحمل المتكلم بالقول الهراء إلا فسوّ الجهل)، أمّا جواب ابن الشجري فهي من الخطّ بأبي نزار ما فيه. ينظر: أمالي ابن الشجري: 3/363، وتنظر ترجمته في معجم الأدباء: 2/866.

(69) - نسب البيت لأبي عليّ الحُسَيْن بن سعد بن الحُسَيْن الأُمَديّ في معجم الأدباء: 3/1062، والوائي بالوفيات: 12/228، وبغية الوعاة: 1/533، ولأحمد بن علي بن الحسين المؤدّب المعروف بالفاقي في المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: 16/10، ومعجم الأدباء: 4/1646، والكمال في التاريخ: 8/145، والبداية والنهاية: 15/738.

(70) - من الكامل، نسب لجميل بثينة في الزاهر في معاني كلمات الناس: 2/279 وليس في ديوانه، وبلا نسبة في الزاهر في معاني كلمات الناس: 2/8 عن الفراء، والإبانة في اللغة العربية: 3/367.

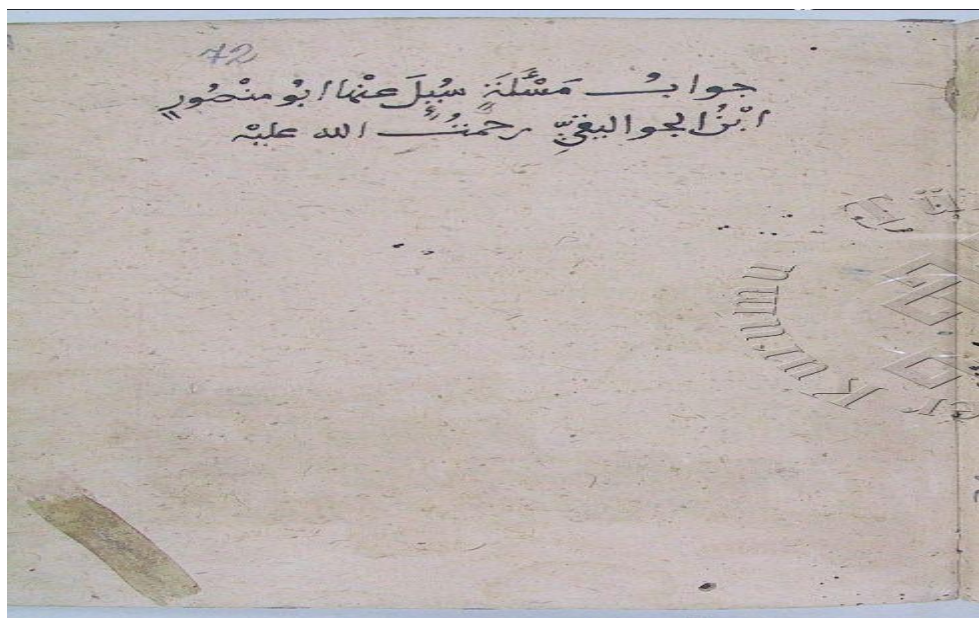
(71) - ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس: 2/8، 279.

(72) - أي: إضمار المبتدأ في الأول، وإضمار الفعل في الثاني، والإضمار هنا بمعنى الحذف.

وَأَمَّا حَذْفُ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ، وَحَذْفُ الْمُبْتَدَأِ، وَحَذْفُ الْجُمْلَةِ بِأَسْرِهَا فَغَيْرُ مُنْكَرٍ، وَلَا مَدْفُوعٍ فِي الْكَلَامِ إِذَا كَانَ فِي الْكَلَامِ دَلِيلٌ عَلَى ذَلِكَ⁽⁷⁴⁾.

وَأَمَّا حَمَلُنِي عَلَى إِجَابَتِكَ طَلَبُ الثَّوَابِ فِي نَفْيِ اللَّحْنِ عَنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَتَنْزِيهِ مَنْ عَزَيْتَ إِلَيْهِ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ، وَهُوَ مِنْ أَفْصَحِ النَّاسِ عَنْ أَنَّ يُنْسَبَ إِلَيْهِ مِثْلُ هَذَا، وَالتَّحْذِيرُ مِنَ الْقِرَاءَةِ بِهَا. وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

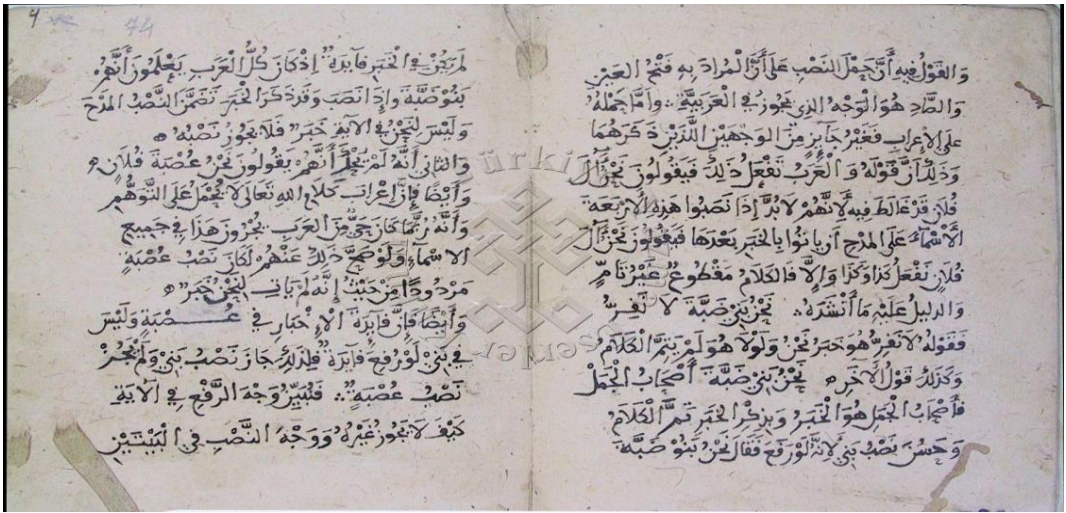
ملحق: صور من المخطوط



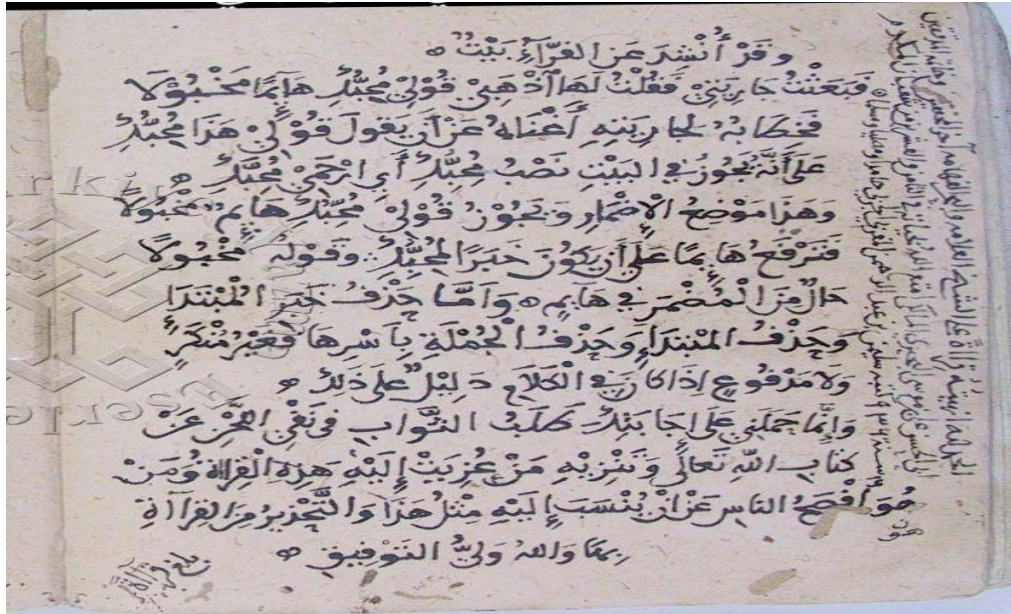
صورة صفحة عنوان المخطوط

(73) - لأن اسم الفاعل يتحمل ضميراً كالفاعل، أي (هائم هو).

(74) - حذف الخبر وبقاء المبتدأ أو العكس كثير شائع، وحذفهما معاً أكثر ما يرد في الجواب أو في العطف، فيكتفي بحرف الجواب، وحذف الجملة بأسرها للدلالة السؤال على المحذوف كقولك: (هل زيد في الدار؟)، فتقول: نعم، فنكتفي بحرف الجواب، والتقدير: نعم، زيد في الدار، ينظر: شرح ابن التائيم: 86، وشرح المكودي على الألفية: 53، وشرح الفارسي على الألفية: 363/1.



صفحة أول المخطوط (72/ب)



فهرس المصادر والمراجع

3- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

الكتاب

الرقم

1- العوتبي، أبو المنذر سلمة بن مسلم بن إبراهيم الصحاري الغماني، (1420 هـ)، الإبانة في

- اللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ، ت: عبد الكريم خليفة وآخرون، وزارة التراث القومي والثقافة - مسقط - سلطنة عمان، الطبعة الأولى.
- 2- أبو حيّان، محمد بن يوسف الأندلسي، (1418هـ - 1998م)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ت: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة الأولى.
- 3- التّحّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، (1405هـ)، إعراب القرآن، ت: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية.
- 4- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله، (1417هـ - 1997م)، إعراب شواذ القراءات، ت: محمد السيّد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.
- 5- الزركلي، خير الدين، (2002م)، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة:.
- 6- ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، (1413هـ - 1991م)، أمالي ابن الشجري، ت: محمود محمّد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى.
- 7- القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، (1406 هـ - 1982م)، إنباه الرواة عن أنباه النحاة، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى.
- 8- ابن المنير، أحمد السكندري، (1407هـ)، الانتصاف من الكشاف (المطبوع بهامش الكشاف)، دار الكتاب العربي، بيروت، طبعة: .
- 9- البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر، (1417هـ)، أنساب الأشراف، ت: سهيل زكار، ورياض زركلي، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.
- 10- السّمعي، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي، (1400هـ)، الأنساب، ت: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية.
- 11- ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أوضح

المسالك إلى ألفية ابن مالك، ت- يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

12- البغدادي، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، ت: محمد شرف الدين بالتقاي، ورفعت بيلكه الكليسي، مؤسسة التاريخ العربي - دار إحياء التراث العربي بيروت.

13- أبو حيان، مُحَمَّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أنير الدين الأندلسي (1420هـ)، البحر المحيط في التفسير، ت: صدقي مُحَمَّد جميل، الناشر: دار الفكر - بيروت، .

14- أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري، (1407 هـ - 1986م)، البداية والنهاية، دار الفكر.

15- لجلال الدين السيوطي، (1384هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي، الطبعة الأولى.

16- تاريخ الطبري، تاريخ الرسل والملوك، وصلة تاريخ الطبري، مُحَمَّد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري، (صلة تاريخ الطبري لعريب بن سعد القرطبي)، دار التراث - بيروت، الطبعة الثانية: (1387هـ)، .

17- البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب، (1422هـ)، تاريخ بغداد (مدينة السلام) وأخبار محدثيها وذكر قضاة العلماء من غير أهلها ووارديها، ت: بشّار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى.

18- ابن قتيبة، إبراهيم شمس الدين الدينوري، تأويل مشكل القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

19- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله، التبيان في إعراب القرآن، ت: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

20- ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الأنصاري، (1406 هـ - 1986م)، تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، ت: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي،

بيروت، لبنان، الطبعة الأولى:.

- 21- الهروي، أبو منصور مُحَمَّد بن أحمد بن الأزهرى ، تهذيب اللغة، (2001م)، ت: مُحَمَّد عوض مربع، دار إحياء التراث العربى، بيروت، الطبعة الأولى.
- 22- النهرواني، أبو الفرج المعافى بن زكريا بن يحيى الجري، (1426هـ - 2005م)، المجلس الصالح الكافي والأينس الناصح الشافى، ت: عبد الكريم سامي الجندى، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.
- 23- العسكري، أبو هلال، (1988م)، جمهرة الأمثال، دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى.
- 24- الدميرى، أبو البقاء كمال الدين مُحَمَّد بن موسى بن عيسى بن عليّ الشافعى، (1424هـ)، حياة الحيوان الكبرى، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية.
- 25- السمين الحلي، أحمد بن يوسف، الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون، ت: أحمد محمد الحزاط، دار القلم، دمشق.
- 26- ديوان أبي النجم العجلي، (1427هـ - 2006م)، ت: مُحَمَّد أديب عبد الواحد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا.
- 27- ديوان الحماسة، أبو تمام حبيب بن أوس الطائي، (1980م)، ت: عب المنعم أحمد صالح، دار الرشيد للنشر، بغداد، العراق، الطبعة الأولى.
- 28- ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، (1424هـ)، زاد المسير في علم التفسير، ت: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الأولى:.
- 29- الأنباري، أبو بكر مُحَمَّد بن القاسم بن مُحَمَّد بن بشار، (1412 هـ - 1992م)، الزاهر في معاني كلمات الناس، ت: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى.
- 30- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، (1405هـ - 1985م)، سير أعلام النبلاء، ت: مجموعة من المحققين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة:.
- 31- الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري، (1406هـ - 1986م)،

- شَدَرَات الذَّهَب فِي أَخْبَار مَنْ ذَهَب، ت: محمد الأرْنَؤوط، دار ابن كثير - دمشق، الطبعة الأولى.
- 32- ابن الناظم، أبي عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك، (1420هـ - 2000م)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ت: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.
- 33- إِبْن مَالِك، أبو عبد الله، جمال الدين مُحَمَّد بن عبد الله، الطائي الجبالي، (1410هـ - 1990م)، شَرْح التسهيل، ت: عبد الرحمن السيد، وَمُحَمَّد بدوي المختون، دار هجر، الطبعة الأولى.
- 34- الفارضي، شمس الدين محمد الحنبلي، (1439 هـ - 2018م)، شرح الفارضي على الألفية، ت: أبو الكميث، محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، لبنان - بيروت، الطبعة الأولى.
- 35- المكودي، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح، (1425هـ)، شرح المكودي على الألفية، ت: عبد الحميد هنداي، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان.
- 36- المرزوقي، أبو علي أحمد بن مُحَمَّد بن الحسن الأصفهاني، (1424هـ - 2003م)، شَرْح دِيَوَان الحماسة، ت: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى.
- 37- التبريزي، يحيى بن علي بن مُحَمَّد الشيباني أبو زكريا، شَرْح دِيَوَان الحماسة، دار القلم - بيروت.
- 38- الفارسي، أبو القاسم زيد بن علي، شرح كتاب الحماسة للفراسي، (مطبوع مع: شروح حماسة أبي تمام دراسة موازنة في مناهجها وتطبيقها)، ت: محمد عثمان علي، دار الأوزاعي، بيروت، الطبعة الأولى.
- 39- السِّيرافي، أبو سعيد، (2008م)، شرح كتاب سيويوه، ت: أحمد حسن مهدي، وعلي سِيد علي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.
- 40- الفارابي، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، (1407هـ - 1987م)، الصِّحَاح تاج اللُّغة وصحاح العَرَبِيَّة، ت: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الرابعة.

- 41- ابن الجزريّ، محمد بن محمد بن محمد (1427هـ-2006م)، غاية النّهاية في طبقات القراء، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، الطّبعة الأولى.
- 42- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري، (1398هـ - 1987م)، غريب القرآن، ت: أحمد صقر، دار الكتب العلميّة.
- 43- التّميميّ، سيف بن عمر الأسديّ، (1413هـ-1993م)، الفتنة ووقعة الجمل، ت: أحمد راتب عرموش، دار النفائس، الطبعة السابعة.
- 44- الطّبيّ، شرف الدين الحسين بن عبد الله، (1434هـ - 2013م)، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية على الكشف)، ت: مُحَمَّد عبد الرحيم، جائزة دبي الدولية لتحفيظ القرآن الكريم، الطبعة الأولى.
- 45- البكريّ، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد الأندلسي، (1971م)، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، ت: إحسان عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.
- 46- ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي الشيعي، (1417 هـ - 1997م)، الفهرست، ت: إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت - لبنان، الطبعة الثانية:.
- 47- ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم بن محمد الشّيبانيّ، (1407هـ)، الكامل في التاريخ، ت: أبو الفداء عبد الله القاضي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.
- 48- المبرّد، أبو العبّاس مُحَمَّد بن يزيد، (1417 هـ - 1997م)، الكامل في اللّغة والأدب، تح: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيّ - القاهرة، الطّبعة الثالثة.
- 49- الهمدانيّ، المنتجب، (1427هـ - 2006م)، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، ت: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة - المملكة العربيّة السعوديّة، الطبعة الأولى.
- 50- الرّخّشريّ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله، (1407هـ)، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربيّ - بيروت، الطبعة الثّالثة.

- 51- حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي، (1941م)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تصوير: مؤسسة التاريخ العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- 52- ابن فارس، أحمد بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، دراسة وت: زهير عبد المحسن سلطان، (1406 هـ - 1986م)، مجمل اللغة، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية.
- 53- الأصبهاني، أبو موسى محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد المديني، (1408هـ - 1988م)، المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث، تح: عبد الكريم العزباوي، دار المديني للطباعة والنشر والتوزيع، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى.
- 54- لابن خالويه، (1941م)، مختصر شواذ القراءات من كتاب البديع، ت: ج. برجستراسر، المطبعة الرحمانية، مصر: طبعة.
- 55- بن عقيل، بهاء الدين، (1402 هـ - 1982م)، المساعد على تسهيل الفوائد، ت- محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى.
- 56- الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق، (1408 هـ - 1988م)، معاني القرآن وإعرابه، ت: عبد الجليل عبده شلي، عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى.
- 57- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، (1403 / 1983)، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة.
- 58- الأحفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، (1411هـ)، معاني القرآن، ت: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى.
- 59- الحموي، ياقوت بن عبد الله الرومي، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، (1414هـ - 1993م)، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى.
- 60- الخطيب، عبد اللطيف، معجم القراءات، (1422هـ - 2002م)، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى.
- 61- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، معرفة القراء الكبار على

- الطبقات والأعصار، (1417 هـ - 1997 م)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.
- 62- ابن هشام، جمال الدين الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ط.د.ت، ت: عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- 63- الرازي، فخر الدين، مفاتيح الغيب، (1421 هـ - 2000 م)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى.
- 64- الشاطبي، أبو إسحاق، المقاصد الشافية شرح الخلاصة الكافية، (1428 هـ / 2007 م)، ت: مجموعة من الباحثين، جامعة أم القرى، مكة- السعودية، الطبعة الأولى.
- 65- ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، (1412 هـ - 1992 م)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ت: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.
- 66- الأنباري، أبو البركات كمال الدين، (1405 هـ - 1985 م)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، الطبعة الثالثة.
- 67- ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف، النشر في القراءات العشر، تح: علي حمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى (تصوير دار الكتب العلمية).
- 68- التُّوَيْرِيُّ، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب بن مُحَمَّد بن عبد الدائم القرشي التَّيْمِي البَكْرِيُّ، (1423 هـ)، نَهَايَةُ الْإِرْبِ فِي فَنُونِ الْأَدَبِ، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، الطبعة الأولى.
- 69- البغدادي إسماعيل باشا، (1951 م)، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول، وأعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان.
- 70- صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، (1420 هـ - 2000 م)، الوافي بالوفيات، تح: أحمد الأرناؤوط، وتركبي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت.

71- ابن خلّكان أبو العبّاس شمس الدّين أحمد بن محمّد بن أبي بكر، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، ت: إحسان عبّاس، دار صادر - بيروت، لبنان.